الفصل الرابع

«لا يكفى أن تكون فى النور لكى ترى،

بل ينبغى أن يكون فى النور ما تراه»

عباس محمود العقاد

الجامعات بين التدريس والبحث العلمى

الجامعات هى منارات للعلم تستهدى بها المجتمعات فى طريقها نحو حياة أفضل، وإذا تذكرنا الآن التجربة المصرية لإنشاء أول جامعة أهلية فى مطلع القرن العشرين لوجدنا أنها كانت مبادرة وطنية فى إطار السعى نحو الاستقلال وتأكيد الهوية القومية. فالجامعة أقرب إلى مفهوم العقدة النفسية فى حياة الأمم والشعوب منها إلى أى شىء آخر لأنها تعالج مركب نقص حقيقى لا يختفى إلا بميلادها وتطورها، لا لأن التعليم الجامعى وجاهة اجتماعية فقط ولكن لأنه أيضًا قاطرة التقدم ومؤشر النهضة وعلامة الرقى. ويكفى أن نتأمل المحافظات المصرية التى تضم على أرضها جامعات مستقلة لكى نكتشف حجم التقدم الذى تسببه تلك الجامعات وحالة الرواج الفكرى والثقافى التى ترتبط بها. والجامعات المصرية الثلاث الأقدم «القاهرة» و«الإسكندرية» و«عين شمس» والتى حملت أسماء «فؤاد الأول» و«فاروق» و«محمد على» قبل ثورة ١٩٥٢م سوف تبقى دعائم راسخة للتعليم المصرى بشقيه التدريسى والبحثى، وقد ضمت هذه الجامعات الرائدة مدارس مختلفة فى التعليم والبحث العلمى معًا.. ولعلنا الآن نقرر أن الجامعات الجديدة التى انضمت للفيلق العلمى الكبير قد استطاعت هى الأخرى اللحاق بركب البحث العلمى وقدمت نماذج باهرة لذلك، ولعلنا نشير هنا إلى مركز الكلى فى جامعة المنصورة على سبيل المثال. وهنا يجب أن أضع القارئ أمام الصورة الكاملة لما نشعر به تجاه التعليم العالى فى بلادنا وتحوله إلى مؤسسات لتفريخ حملة شهادات عليا يقفون فى طوابير البطالة دون إعداد واضح أو تدريب مدروس للحياة العملية، فهم يمثلون بحق امتدادًا للعرض الذى كان متاحًا فى ستينيات القرن الماضى بينما هم يطلبون العمل وفقًا لطلب النصف الثانى من العقد الأول للقرن الحادى والعشرين، فتكون النتيجة هى تلك القنابل الموقوتة والمتمثلة فى البطالة المتفشية بين خريجى الجامعات بمختلف تخصصاتهم، لذلك يهمنا فى هذا السياق أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إن فلسفة التعليم قد انتقلت حاليًا إلى مرحلة متقدمة تقوم على مفهوم التعلم الذى يعتمد على جدولة العقل وفهرسة الذاكرة ومعرفة كيفية استخراج المعلومة والتعبير

عن الرأى بحرية كاملة دون الحشو الدراسى الذى تعلمنا عليه وكنا مضطرين له، أما الآن وفى عصر «الإنترنت» فلم تعد هناك حاجة إلى استبطان المعلومات لأنها أصبحت مختزنة لمن يريد الوصول إليها واستظهارها فى يسر وسهولة، من هنا كان لابد أن تختلف فلسفة التعليم عما كانت عليه لعشرات القرون الماضية، ولماذا نذهب بعيدًا؟! إننى أشعر شخصيًا بنوع من الاغتراب أمام عصر«الكمبيوتر» بكل ماله وما عليه.

ثانيًا: إن الجامعات بغير بحث علمى تتساوى مع المدارس الثانوية لأن قيمتها الحقيقية تقاس بمدى إسهامها فى دفع البحث العلمى وتطوير الصناعة، فتعبير التكنولوجيا فى أبسط تعريفاته ينصرف إلى عملية تطويع العلم فى خدمة الصناعة. وأنا لا أريد أن أنكأ الجراح بالإشارة إلى ميزانيات البحث العلمى فى مصر وغيرها من الدول العربية، فلو أننا قررنا منذ عدة عقود أن نوظف خمسة فى المائة من عائدات النفط العربى لكنّا الآن فى وضع أفضل كثيرًا عما نحن عليه، ولكننى أعود فأقول إن صديقى وزميل دراستى صاحب «نوبل» العالِم «أحمد زويل» قد ذكر لى أن جزءًا لابأس به من الاكتشافات العلمية الحديثة وتطوير الصناعات من خلال شركاتها العملاقة إنما تتم بعيدًا عن البحث العلمى الرسمى؛ وهذه نقطة مهمة لأن معظمها يتخذ من جراجات البنايات الكبيرة مركزًا لها، حيث يقوم شباب الباحثين وصغار العلماء بعملية تطوير لمعادلة رياضية أو تحديث لجهاز علمى، فقضية الإمكانيات الهائلة المرتبطة بالحديث عن البحث العلمى لم يعد لها مبررات داعمة فى عصرنا الحالى.

ثالثًا: إن الأصل فى التعليم الجامعى هو ارتباطه بالبحث العلمى، لذلك فإن القصور الذى نعانيه فى هذا الميدان ناجم بالدرجة الأولى عن سوء السياسة التعليمية خصوصًا فى مرحلتها الجامعية، بل إن سوق العمل يتأثر أيضا بسياسة التعليم، فالبطالة ابن شرعى لسوء التخطيط التعليمى لأن قبول أعداد كبيرة فى الجامعات دون ارتباط بحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل لابد أن يؤدى إلى الحالة التى نعيشها الآن حيث غول البطالة يقتحم كل أسرة مصرية تقريبًا بفتى فيها أو فتاة منها على الأقل، ويهمنى أن أقول هنا: إن فتح الأبواب أمام الجميع لتعليم جامعى منخفض النوعية هو خلق لعملية مزدوجة التناقض فى التعليم والعمل معًا.

رابعًا: إن هذه المنطقة النامية من العالم والتى تنتمى مصر إليها تحتاج إلى خبرات مدربة أكثر من حاجتها إلى شهادات مرصعة! فالبنية الاقتصادية والمؤسسات التنموية تطلب أولئك المدربين على المهام الموكلة إليهم، خصوصًا وأننا نعانى من نقص المهارات وتراجع الخبرات فى كل ما يتصل باحتياجات التنمية والعمران، وهو ما يدعو الجامعات المصرية - حكومية وخاصة وأهلية - إلى مراجعة أعداد المقبولين فيها وتخصصاتهم المختلفة.

خامسًا: إن البحث العلمى هو طريقنا إلى اللحاق بتكنولوجيا العصر ومواكبة علومه ومعارفه، ولن يتحقق ذلك بغير سياسات تعليمية رشيدة لأن التعليم والبحث العلمى هما وجهان لعملة واحدة، والتدريس لا يصلح أن يكون مسئولية الجامعات الوحيدة.. وهنا أشدد على أن التفوق فى التحصيل الدراسى قد لا يعنى المجتمع كثيرًا ولا يرفع من مستوى حياة البشر؛ فالعبرة فى النهاية بتأثير تفوق الطالب هى درجة إسهامه فى التطور والتنمية ودفعه لجوانب الحياة المختلفة نحو آفاق جديدة؛ لذلك فإننى أبدى قلقى - كما أبديته من قبل فى مناسبات مختلفة - من الانتشار التعليمى دون الاهتمام بالبحث العلمى؛ إذ إن النتيجة الحتمية لذلك هو ما نراه الآن سواء بالنسبة للهرم الاجتماعى أو مشكلة البطالة أو نقص الكوادر المدربة فى كافة المجالات والتخصصات.

... هذا طواف سريع حول قضية جوهرية فى حياتنا العلمية والتعليمية مع آثارها المعروفة فى واقعنا الاقتصادى بل والاجتماعى والثقافى أيضًا؛ لذلك فإننا يجب أن نواجه الحقائق بشفافية ونتعامل مع التعليم الجامعى باعتباره مرحلة تكميلية لمن يتطلعون إلى البحث العلمى وتعميق أطر المعرفة، كما أن ميلاد «مراكز مضيئة» فى تخصصات بعينها داخل جامعاتنا هو أمر لامناص منه، فالتركيز على الميزة النسبية فى البحث العلمى - خصوصًا بالنسبة للجامعات الإقليمية - هو أمر مطلوب بل ومنتظر.. ويجب أن أعترف هنا أن بعض الجامعات الإقليمية قد حققت نجاحات مرموقة، وطالما حدثنى عالم فاضل يزاملنى فى الجامعة البريطانية بمصر هو الأستاذ الدكتور أحمد حمزة عن تجربته فى رئاسة جامعة المنصورة لأكثر من سبع سنوات، كما شرح لى التخصصات الجديدة والفروع

المتميزة وأشهرها بالطبع هو «مركز الكلى» الذى أنشأه وقاده فى سنواته الأولى عالم جليل سمعت عنه فى خارج مصر أكثر مما سمعت عنه داخلها وهو د. محمد غنيم.. خلاصة القول: إننى أطالب بسياسة بحثية تتماشى مع السياسة الجامعية، فإذا كان التدريس هو خبز الجامعة وزبدها، فإن البحث العلمى هو ثمارها الرائعة وقطوفها اليانعة وغرسها المزدهر يومًا بعد يوم.

❑❑❑

«برديات» قد تغير التاريخ!

فى أثناء رحلتى إلى العاصمة النمساوية عام ٢٠٠٦م دعيت لزيارة متحف البرديات فى «فيينا»، وهو المتحف الذى يضم أكثر من مائة ألف بردية أهداها الأرشيدوق «Rainer» إلى المكتبة الإمبراطورية النمساوية فى الفترة ما بين ١٨٨٣م و١٨٨٩م وهى أكبر مجموعة من البرديات المصرية خارج البلاد، ولقد عكف عدد من الأثريين النمساويين فى نهايات القرن التاسع عشر برئاسة «تيودور جراف» على ترميم هذه المجموعة الضخمة وتحقيق عدد منها، خصوصًا وأن هذه البرديات مكتوبة فى البداية باللاتينية واليونانية إلى أن بدأت كتابتها بالعربية منذ عام ٦٤٨ ميلادية، وهى تضم وثائق قانونية وتجارية ورسائل سياسية حتى إنه قيل لنا إن هذه الثروة المصرية لا تقدر بثمن ومن ضمنها مثلاً نصوص من «كتاب الموتى» لدى قدماء المصريين، وبرديات عن إجراءات عملية التحنيط وصور لعدد من الموميات وكشوف بتكلفة المراسم الجنائزية، وإن كانت القيمة الحقيقية لهذه البرديات تبدو من أنها تضم مجموعة كبيرة من النسيج القبطى والفن الإسلامى أيضًا، بالإضافة إلى التسجيل الدقيق للوجود الرومانى واليونانى فى مصر إلى جانب كتابات بالعبرية ونصوص العهد الجديد بالسريالية، مع نسخ كاملة من القرآن الكريم، ولقد قال لنا المسئولون عن هذا المتحف الفريد إنهم يحتاجون إلى دعم مالى لا يتجاوز المليون دولار يمكن الإنفاق من ريعها الشهرى لاستخدام اثنين من الباحثين المتخصصين يقومان بعملية تصنيف وتبويب وتحقيق أكبر عدد ممكن من هذه البرديات، التى تعد كنزًا كاشفًا عن ثلاثة أو أربعة قرون من تاريخ مصر ومنطقة حوض المتوسط بل وتاريخ العالم كله، لذلك فإننى أهيب بصديقى العزيز الدكتور «زاهى حواس» أمين عام المجلس الأعلى للآثار وهو المعروف بغيرته على التراث المصرى ومتابعته للقطع الأثرية والوثائق المصرية أينما وجدت، أن ينظر فى هذا الموضوع المهم وأن يعطيه من علمه ووقته ما يكون كاشفًا لفترة دقيقة من تاريخنا الوطنى فضلاً عن هويتنا الثقافية فى مراحل مختلفة، وأستأذن الآن فى أن أتقدم بالملاحظات الآتية:

أولاً: تكشف هذه البرديات عن أحداث فترة الفتح الإسلامى وما ارتبط بها من جدل تاريخى بين من يرون أن أقباط مصر استقبلوا الفتح العربى الإسلامى بحفاوة

وترحيب، وبين من يرون على الجانب الآخر أنهم إنما كانوا يتطلعون إلى من يخلصهم من ظلم الرومان ولم يكن يعنيهم فى قليل أو كثير هوية القادم المنقذ، ولا شك أن جلاء هذه القضية والوقوف على حقيقة المشاعر المصرية تجاه الفتح العربى من خلال البرديات التى نشير إليها، سوف يكون إنجازًا إنسانيًا وتاريخيًا ضخمًا قد يغير تمامًا من قراءتنا لما استقر فى الأذهان حول تلك المرحلة.

ثانيًا: يجمع المؤرخون على أن مصر ظلت فى الفترة ما بين الفتح الإسلامى حتى دخول «الفاطميين» إليها دولة قبطية فى مجملها ولم تتحقق لها أغلبية مسلمة إلا بعد ذلك، من هنا فإن قراءة برديات هذين القرنين من الزمان سوف تكشف هى الأخرى عن قدر ضخم من الحقائق المتعلقة بالمشاعر المصرية والعلاقة بين المسيحية المصرية والدين الجديد القادم من شبه الجزيرة العربية، وهو أمر تبدو له أهميته إذا تعرضنا لدراسة التاريخ الاجتماعى المصرى والانصهار السكانى والوحدة القومية التى أسهمت فى تشكيل الهوية الوطنية لمصر بعد الفتح الإسلامى.

ثالثًا: إن مصر – التى توزعت كنوزها فى ميادين العواصم الكبرى وتصدرت آثارها متاحف العالم العظمى، بدءًا من «المتروبوليتان» فى «نيويورك» مرورًا «باللوفر» فى «باريس» وصولاً إلى «الأرميتاج» فى «بطرسبرج» مع زخم كثيف لنماذج الاكتشافات الأثرية المصرية فى «لندن» و«برلين» و«فيينا» و«روما» وغيرها من عواصم الدنيا – مطالبة الآن أكثر من أى وقت مضى بالتفتيش عن تراثها والبحث عن آثارها؛ لأن سخاءنا فى بعثرة الآثار المصرية خصوصًا فى عصر «محمد على» وأولاده قد استنزف قدرًا كبيرًا مما نملك وحرمنا من قطع نادرة ما زلنا نجاهد لاستعادة بعضها.

رابعًا: إن التقليد الذى كان معمولاً به مع أساتذة «المصريات» الأجانب والمنقبين عن الآثار قد أدى إلى عملية تسليم طوعية لنسبة لا بأس بها من آثارنا لمن اكتشفوها، حتى إنه يتردد أن «كارتر» الذى اكتشف كنوز «توت عنخ آمون» قد قام بتهريب جزء منها قبل الإعلان عن اكتشافه، فحصل بذلك على جزء معلوم وجزء آخر مسروق، وهو أمر تكرر مئات المرات فى تاريخ الحفريات الأثرية، حتى إن هناك مقولة شائعة ترى أن مهربى الآثار المصرية وتجارها قد تمكنوا من تهريب أغلى القطع وأندرها، ولكن استعصى عليهم نقل الأهرامات وأبى الهول!

خامسًا: إننى ممن يظنون أن وجود الآثار المصرية فى الخارج ليس نقمة كله، فهناك من يعتنون بها ويحرصون عليها فضلاً عن أنها منسوبة للحضارة المصرية دون تشكيك أو مغالطة، وهو ما يعنى أن أية قطعة أثرية مصرية تخرج من البلاد - وتلك جريمة ثقافية وحضارية - هى سفير لمصر لدى من تصل إليهم، ونحن ما زلنا نتذكر أن الحضارة المصرية هى الحضارة الملهمة والمعلمة والتى يجب أن يكون وجودها الخارجى رسالة دائمة إلى من لا يعرفون قدرها أو يستخفون بمكانتها.

.. تلك قضية رأيت أن أطرحها فى زحام الأحداث الدامية التى تحيط بنا حاليًا فى المنطقة، ليس هروبًا منها فقد أوفيناها حقها، ولكن لنذكر البعض بأهمية العامل الثقافى فى تشكيل الهوية الوطنية والتعريف بالشخصية المصرية، ولا شك أن رؤوسنا تطاول السماء فخرًا وسموقًا عندما نتجول فى أروقة المتاحف الدولية ونرى أن أغلى مقتنياتها مصرية، حتى إن الشارع المؤدى إلى المتحف البريطانى يحمل اسم «الشارع القبطى» فى إشارة إلى الكنوز المصرية التى يضمها ذلك المتحف.. وعندما كنت سفيرًا لبلادى فى النمسا رأيت الآلاف من النمساويين يقفون فى طوابير مع الساعات الأولى للصباح - فى جو قارس البرودة والجليد يحيط بهم من كل جانب - ليتمكنوا من زيارة معرض الموميات الذى تمكنا من إقامته فى مقر رئاسة الدولة النمساوية تكريمًا له وتعظيمًا لتاريخه. وعندما نجحنا فى الحصول على أرقى مبنى فى العاصمة النمساوية ليكون مقرًا للسفارة المصرية زيناه بمسلة فرعونية من الجرانيت أرسلها لنا مصرى غيور من مدينة أسوان، وكان يوم تثبيتها فى فناء السفارة مناسبة مصرية كبرى شعرت بها العاصمة النمساوية كلها، ألم أقل لكم إنه فى لحظات الإحباط والتردى نجد الأمل بالتفتيش فى تراثنا والتنقيب فى حضارتنا وتذكر ماضينا الذى لابد أن يعود؟!

❑❑❑

البطالة وغياب التدريب المهنى

مخطئ من يتصور أن قضية البطالة هى قضية مطلقة لأن الواقع يقول إنها قضية جدلية، إذ إن هناك فارقًا كبيرًا بين البطالة لمن لديهم مهارات وخبرات تتواءم مع عنصر الطلب فى سوق العمل، وبين بطالة أخرى تتفشى بالضرورة لدى أولئك الذين لم يحصلوا على مهارات معينة ولم يكتسبوا خبرات مطلوبة، لذلك فإن من يتأمل مسألة البطالة لابد أن يفرق بين بطالة أصحاب المهارات والقدرات، وبين بطالة من لم يتأهلوا لسوق العمل الحالى ويفتقدوا تمامًا لمتطلباته ولم يستعدوا لما هو مطلوب منهم ، وإذا طبقنا ذلك على الواقع المصرى – وربما العربى والإفريقى بل والنامى عمومًا – فإننا نسوق بعض الملاحظات ذات الصلة بهذا الموضوع ونوجزها فيما يلى:

أولا: لايمكن أن نتحدث عن البطالة بين الشباب المصرى الذى ما زال يحمل مؤهلات الستينيات من القرن الماضى ويفتقد المهارات الحديثة، بدءًا من إجادة لغة أجنبية وصولاً إلى إمكانية التعامل مع التقنية الحديثة واستخدامات «الكمبيوتر» وفروع تكنولوجيا المعلومات، حيث لايمكن أن يلتقى عرض عقود مضت مع طلب العمل فى القرن الحادى والعشرين، لأن الفجوة كبيرة ولايمكن «لمنحنيات السواء» أن تصنع نقطة التقاء بين العرض القديم والطلب الجديد، فما أكثر قوافل البطالة المكدسة لعشرات الألوف من العاطلين الذين يفتقدون القدرة على متطلبات الحياة الوظيفية الحديثة فى مجاليها العام والخاص.. من هنا فإننا نقول بصراحة إن كل شاب وفتاة فى مقتبل العمر لا يستطيع أن يمضى فى الحياة العملية وهو غير مسلح بالأدوات المطلوبة لعصر مختلف وغير مؤهل بالخبرة اللازمة لدخول ميدان جديد.

ثانيًا: إن سوق العمل المصرى يبدو أمامنا مختلف تمامًا عما كان عليه منذ أربعة عقود، حيث تزايدت أهمية إجادة اللغات الأجنبية بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى وإعمال آليات السوق وتبنى سياسات وإجراءات النظام الحر، بما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العمل ونوعيات من الوظائف لم يكن لها وجود من قبل، وهو ما استدعى بالضرورة تغييرًا فى نوعية المعروض فى سوق العمل حتى أصبحت

الحاجة ماسة لوجود خبرات جديدة وملكات معينة لم تكن محل اهتمام من قبل، كما أن عالم «الكمبيوتر» قد فتح آفاقًا جديدة لم تكن مطروحة من قبل وأعطى قوة دفع كبرى لعملية التحديث الشاملة فى الطلب على التشغيل وفقًا للظروف والأوضاع الجديدة.

ثالثًا: إننا يجب أن نفرق فى إطار فلسفة التعليم عمومًا بين مدرستين الأولى تسعى لتخريج موظفين يملأون دواوين الدولة ويسدون احتياجاتها، وهى التى كنا نطلق عليها سياسة «دانلوب» التعليمية المعروفة فى مطلع القرن العشرين، ومدرسة أخرى لا تربط بين التعليم والوظيفة الحكومية، بل تسعى إلى إكساب الطالب مهارات متعددة وكفاءات مفتوحة تؤهله للمضى فى الطريق الملائم لمقتضيات العصر وطبيعة الظروف، لذلك فإننى أظن أن السياسة التعليمية يجب أن تكون مرتبطة تمامًا بسوق العمل ومتطلباته بدلاً من أن تكون معزولة عن الواقع.

رابعًا: تبدو الآن أهمية التدريب المهنى، فالشهادة الجامعية لا تكفى وحدها لتأهيل الفتى أو الفتاة لمسرح الحياة المعاصرة حتى أصبح التدريب لا يقل أهمية عن التعليم، بل قد يزيد لأنه هو الذى ينقل الدارس إلى أرض الواقع ويؤهله للعمل الذى يقوم به، وما أكثر ما سعى إلينا بسطاء الناس يطلبون وظائف لأبنائهم وبناتهم، بينما هم يفتقدون تمامًا الأسلحة المطلوبة لعصر مختلف، فلا لغات أجنبية ولا إمكانات تحليلية ولا خبرات ضرورية فى تكنولوجيا المعلومات، وهنا يشعر المرء بالأسف الحقيقى للفجوة القائمة بين ما هو متاح وما هو مطلوب ويتجه ببصره إلى السياسات الخاطئة والأساليب العتيقة فى التعليم المصرى، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة شاملة حتى نكتشف الواقع ونتعامل معه فى وضوح وشفافية.

خامسًا: إن مصر لا تحتاج إلى هذا الكم من الشهادات الجامعية العاطلة كما هو الحال الآن، كما أنها ليست بحاجة أيضا إلى هذا العدد الموجود من حملة الدكتوراه، فذلك فى ظنى نوع من الترف الذى لا مبرر له ولا حاجة إليه، إذ إن بلدنا – بل وكل المنطقة العربية والدول النامية – تحتاج فى المقام الأول إلى العناصر المدربة والخبرات الواعية فى مجالات التنمية المختلفة، وليس المهم أبدًا الألقاب والمناصب لأن التنمية الشاملة تحتاج إلى جيوش من طوابير البطالة، بشرط أن

يكون لديها استعداد للتدريب المهنى والتأهيل الوظيفى مع الرغبة فى اكتساب القدرات المطلوبة والكفاءات اللازمة.

.. هذه ملاحظات أردنا منها أن نؤكد على أن البطالة قضية يمكن علاجها بفتح مراكز التدريب المهنى والتأهيل الوظيفى، ولقد استمعت شخصيًا إلى شكوى عدد كبير من رجال الأعمال الذين لا يجدون فى سوق العمل ما يحتاجون إليه، فبينما طوابير البطالة تنتظر بلا جدوى فإن عشرات الألوف من فرص العمل تنتظر هى الأخرى من يتقدم إليها بشرط أن يكون مؤهلاً لها مهيأ للقيام بها، وتلك هى الحلقة المفقودة فى قضية البطالة حاليًا حيث تمثل أخطر مشكلاتنا وأصعب التحديات أمامنا، والتى لايمكن حلها إلا بفتح الأبواب والنوافذ والتركيز على التعليم الفنى والتدريب المهنى وتجويد الوظيفة.. إننى أرفعها صرخة مدوية وأقول فى جدية ووضوح: إن نظامنا التعليمى هو المسئول عن مشكلة البطالة بأبعادها المأساوية ووجهها الكئيب وانعكاسها السلبى على الاقتصاد الوطنى ومستقبل الدولة ورفاهية الشعب بل وكبرياء الأمة أيضًا.

□□□

مجلس حقوق الإنسان فى الميزان!

شرفنى مجلس الشورى بعضوية المجلس القومى لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣م، فكان من الطبيعى أن أتابع كافة التعليقات التى أثيرت حول هذا المجلس والعاصفة التى كادت تهز أركانه، ولذلك سوف ألتزم الموضوعية الكاملة فى السطور التالية لكى أسجل ما له وما عليه فى هذه المناسبة، ولعلى أوجز وجهة نظرى من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن قضية حقوق الإنسان أصبحت هى قضية هذا الزمان و«موضة» العصر تتسابق نحوها الحكومات وتتجمل بها الأنظمة فى إطار رأى عام دولى أصبح يرى أن حقوق الإنسان أوسع بكثير مما ظن واضعو ميثاقه فى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، فقد أصبحت لهذه المسألة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تجاوزت بكثير أبعادها الإنسانية والأخلاقية والدينية، ونحن نرى أن مصر قد دخلت هذا الميدان منذ أعوام قليلة بقيام هذا المجلس ليسد فراغًا كبيرًا فى الحياة الفكرية ويملأ حيزًا ضخمًا فى ساحة الحياة العامة للوطن.

ثانيًا: إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م قد طرحت قضية حقوق الإنسان فى الدائرتين العربية والإسلامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق لم يكن متوقعًا من قبل، نعم إن هناك بعض الدول العربية والإسلامية التى عينت وزيرًا لحقوق الإنسان مثل المغرب أو التى استخدمت لهذا الغرض منظمات غير حكومية مثل مصر؛ إلا أن الدفعة القوية لهذا الموضوع قد ارتبطت بالحديث عن مشروع الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط، وارتباط ذلك بتغييرات جوهرية فى نظم الحكم وسياسات الدول كمحاولة لتوفيق الأوضاع وإيجاد المواءمة مع المناخ الدولى الجديد.

ثالثًا: إننى أظن أن المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر قد اكتسب – فى فترة قصيرة من عمره – مصداقية واضحة على المستويين الإقليمى والدولى، وذلك برغم علمنا بأنه لم يسجل بعد لدى لجنة حقوق الإنسان فى «جنيف» لأسباب تتعلق بأسلوب تكوينه وقواعد عمله والظروف المحيطة به، ومع ذلك فإنه يمثل إنجازًا نعتز به خصوصًا وأن رئيس البلاد قد تبنى هذا المجلس ودعمه منذ البداية

وتابع أعماله باهتمام، كما استجابت أجهزة الدولة - خصوصًا وزارة الداخلية - لمعظم ما طلبه المجلس، وهو أمر يعزز العلاقة الوثيقة بينه وبين غيره ويؤكد قدرته على مواجهة المشكلات بأسلوب غير صدامى على اعتبار أننا جميعًا فى قارب واحد ولا يجب أن يزايد البعض على الكل.

رابعًا: لقد تمكن المجلس من إقامة شبكة علاقات دولية ناجحة مكنت له من استقبال عشرات الوفود البرلمانية والرسمية والأهلية لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، كما واجه المجلس فى موضوعية بعض الدعايات والمبالغات الموجهة ضد مصر، إلا أننى أعترف فى الوقت ذاته بأن الصورة ليست وردية تمامًا كما أن هناك تجاوزات وأخطاء، ولكن روح الإصلاح التى دبت فى الوطن سوف تكتسح أمامها مثل هذه الجيوب المتعثرة.

خامسًا: لقد فرضت مسألة الإصلاح الدستورى نفسها على المجلس، وأنا أعتقد شخصيًا - ولقد قلت ذلك أمام المجلس فى اجتماعاته الأخيرة - أن المجلس قد توسع فى هذا الموضوع على نحو اعتبره البعض خروجًا على أولوياته، وهم يرون أنه كان يجب الاكتفاء فى هذا الشأن بالحديث عن المبادئ العامة والتوصيات المطلوبة دون إعداد مشروعات نصوص مقترحة للدستور الجديد، على اعتبار أن هذه مهمة تشريعية ليست من اختصاص هذا المجلس الذى لديه ما يكفيه من الأعباء والمشكلات، بينما رأى فريق آخر من أعضاء المجلس أيضًا أن الإصلاحات الدستورية هى من صميم اختصاص المجلس القومى لحقوق الإنسان، وأنه إن لم يفعل ذلك لكان مقصرًا فى أداء رسالته والوفاء بالتزاماته؛ لأن الدستور هو أرفع وثيقة فى البلاد ومناقشتها حق مكفول للأفراد والأحزاب والنقابات والجامعات والهيئات والمؤسسات حكومية وغير حكومية. ومن هذا الاختلاف بين وجهتى النظر انطلقت حملة صحفية حادة لا أعتقد أنها فى صالح المجلس ولا الدولة ولا المستقبل الواعد لقضية حقوق الإنسان فى مصر.

.. هذه ملاحظات أردت أن أقدم بها لوجهة نظر أرجو أن يتسع لها صدر الجميع، وهى أن النظام الذى تحمل كافة التجاوزات الإعلامية فى الفترة الأخيرة ينبغى أن يتحمل أيضًا مواقف المجلس القومى لحقوق الإنسان، حتى وإن رأى فيها تجاوزًا أو مغالاة، ذلك

أن المجلس يشـير فى مناقشـاته وتصريحاته إلى تطور إيجابـى ملموس فى قضايا حقوق الإنسـان، بدءًا من أسـاليب التقاضى مرورًا بأوضاع السـجون وصولاً إلى قضايا الحريات العامـة، بل إن المجلس يشـترك مع النظام السياسـى فى تبنى العديـد من الأطروحات المطلوبة للمسـتقبل مثل الاهتمام بالشـأن القبطى وإزالة كل آثار المعاناة عن الأشـقاء فى الوطـن، كذلك الاهتمام بوضع المرأة المصريـة وتكريم دورها على نحو يلاحق روح العصر ويواكـب التطـورات التى تدور فى عالمنـا، ولقد حان الوقت الذى يجب أن تسـود فيه الشفافية كل قراراتنا بل وأفكارنا أيضًا إذا كنا نريد أن نخلق مجتمعًا نظيفًا فى دولة عصرية نتطلع إليها ونتجه نحوها، ولعله من المناسـب أن أضيف هنا أن قضايا حقوق الإنسـان هـى جزء لا يتجزأ من اهتمام المجتمع المدنى، لذلـك فإن الجمعيات والمنظمات الأهلية المصرية والعربية المعنية بحقوق الإنسان هى شريك أساسى فى شئون المجلس وشجونه، ولا يجـب أن يتصـور زملاؤنا فى هذه المنظمـات أن هناك خصومة مع المجلس تبيح لهم انتقـاده بحق وبغير حق، بل يجب أن يدرك الجميع أن التكامل وليس التنافس هو منطق العلاقة التى يجب أن تسود فى المستقبل لأن الرسالة واحدة والأهداف مشتركة.

.. إننى أظن صادقًا أن المجلس القومى لحقوق الإنسان كيان مطلوب، وإذا كانت هناك ملاحظـات عليه فذلك أمر طبيعى خصوصًا مع سـنوات البداية، كمـا أن حياد المجلس وخروجه من أحضان النظام يعطى مصر مصداقية أكبر ومكانة أعلى هى ساعية لها وجديرة بها.

□□□

قضايا عادلة

تثير قضية الإصلاح الدستورى عددًا من القضايا الحيوية تدور حولها أحاديث الناس فى مجالسهم الخاصة وثرثراتهم الشتوية، وسوف أجازف بالتطرق إلى هذه الموضوعات معتمدًا على حكمة الرئيس وصبره أمام مساحة الحرية الحالية على نحو يغرى بالاتجاه نحو مطابقة الحديث العام مع اللغو الخاص، وسوف أعالج فى السطور الآتية أربع قضايا، هى: اثنان يتصلان بما هو موجود بالفعل فى الدستور الحالى واثنان نريد لهما أن يجدا فى التعديلات الدستورية المنتظرة مكانًا ملائمًا، وبالمناسبة فإننى أقرر هنا أن دستور ١٩٧١م قد أعطى جانب الحريات العامة ـ من الناحية النظرية على الأقل – مساحة نعتز بها، لذلك لا يتصور البعض أننا نبدأ من فراغ أو يتوهم أن لدينا أزمة نصوص، بل الأزمة الحقيقية تتجسد فى المناخ السائد والبيئة المحيطة، ونعود الآن إلى القضايا الأربع فنطرحها بالترتيب التالى:

العمال والفلاحون

إنها مسألة شديدة الحساسية لأنها تتعلق بحقوق مكتسبة لفئتين يمثلان عصب التنمية ورصيد الديمقراطية، ولقد اختصهما الدستور المصرى بنسبة خمسين فى المائة على الأقل من مقاعد المجالس المنتخبة ولا بأس فى ذلك، ولكن الذى يحيرنى ويحير غيرى هو أن الذين يفدون إلى البرلمان تحت هذا المسمى لم يعودوا عمالاً ولا فلاحين، ويكفى أن يعلم القارئ أن مجلس الشعب الحالى يضم عشرات من الضباط والمهندسين ورجال الأعمال وغيرهم، بينما تصنيفهم الفئوى أنهم فلاحون أو عمال..

إن الذى أريده باختصار هو أن يتطابق القول مع الفعل وأن يكون تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً حقيقيًا وهو أمر لا أراه قائمًا فى مجالسنا النيابية أو الشعبية، واضعًا فى الاعتبار أن المفهوم التقليدى للعامل والفلاح فى الستينيات من القرن الماضى لم يعد هو ذاته الذى نتعامل معه الآن، والأصل فى الحياة السياسية أن يكون النص تجسيدًا للواقع وليس العكس، فإما أن نسمى الأمور بمسمياتها الصحيحة أو نعترف بأن التجربة فى حاجة إلى ترشيد دون المساس بحقوق مكتسبة لفئات معينة، خصوصًا وأن الكل يجادل

فى هذا الأمر ولا أحد يستطيع أن يتقدم فى شجاعة لإصلاح هذا الخلل برغم أن الأغلب الأعم منا قد خرجوا من بيوت الفلاحين والعمال!

مجانية التعليم

إنها مسألة شائكة أخرى لها بريق يستهوى القلوب ويشد العقول لأنها ترجمة للشعار التاريخى الذى رفعه عميد الأدب العربى د. «طه حسين» قبل ثورة «يوليو» عندما قال: «إن التعليم يجب أن يكون كالماء والهواء»، ولا شك أن مجانية التعليم هى أحد الإيجابيات التاريخية للعصر الناصرى، ولكننى أتساءل الآن أين هى؟! هل هى مليارات الجنيهات المصرية التى تصب فى جيوب من يعطون الدروس الخصوصية ويرهقون ميزانية الأسر المتوسطة والفقيرة؟! هل هى التعليم الخاص الذى أصبح ملاذًا للقادرين عليه والهاربين من تدهور العملية التعليمية؟! أليس الأجدى بنا أن نملك الشجاعة ونقرر المجانية لجميع المصريين والمصريات فى مراحل التعليم الأولى، ثم نبدأ فى إدخال التكلفة الفعلية - ولو مدعومة نسبيًا من الدولة - فى مراحل التعليم التالية مع استثناء للربع المتفوق فى قوائم الطلاب؟! خصوصًا فى التعليم الجامعى الذى أصبح يخرج سنويًا مئات الآلاف من طوابير العاطلين بلا تعليم حقيقى ولا كفاءة ظاهرة ولا خبرة متراكمة، حتى أصبحت الشهادة الجامعية وثيقة اجتماعية لا علاقة لها بالعلم أو التعليم، فضلاً عن انهيار البحث العلمى فى غمار نظرية الأعداد الكبيرة على حساب النوعية الهزيلة، مرة أخرى إننى أريد أن أقول إننا نريد أن نفعل ما نقول وأن نقول ما نفعل.

الأقباط

دعانى مجموعة من الأشقاء الأقباط الذين استقر فى وجدانهم تراث الوطنية المصرية لاجتماع ضم عددًا من الشخصيات العامة من المصريين المستنيرين لمناقشة قضية الإصلاح الدستورى، ولقد لفت نظرى أمران، أولهما: هو أنهم يقبلون المادة الثانية فى الدستور الحالى على ما هى عليه ولا يمسون النص حول الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع، باعتبار أن هويتهم وإن كانت مصرية فإن ثقافتهم عربية إسلامية قبطية، أما الأمر الثانى: فهو أنهم يرفضون قبول الأصوات التى يتحدث أصحابها عن نظام الحصص وتخصيص المقاعد فى البرلمان وما دونه وفقًا للديانة، وهم فى ذلك يمضون على نهج آبائهم وأجدادهم

العظام الذين رفضوا ذلك أثناء المداولات التحضيرية لدستور ١٩٢٣م، وتزعمهم فى ذلك الوقت «عزيز ميرهم» وغيره فى غمار روح الوحدة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩م.. وأنا أعترف هنا أن الشأن القبطى يحتاج إلى نظرة مصرية خالصة تعلى من مبدأ المواطنة، وتجعل الوظائف العامة – لا سيما فى الكوادر الخاصة – مفتوحة فى عدالة وتوازن بين المصريين بلا تفرقة مهما كانت الظروف والمبررات، فنحن جميعًا من طين هذا الوطن وشربنا من نيله العظيم، فلنعش روح العصر الحديث ولنواكب مفهوم الإصلاح الحقيقى للحياة السياسية المعاصرة.

المرأة

تقاس مكانة الأمم ودرجة تقدم الشعوب بدور المرأة وما تحقق لها من مكاسب، وهنا لابد أن أعترف أننا نتحدث كثيرًا حول وضع المرأة المصرية ولكننا لم نتقدم خطوات كبيرة فى هذا المجال برغم الجهود المبذولة، بل إن دولاً عربية وإسلامية كثيرة قد سبقتنا فى هذا السياق مع أننا حملة تراث «حتشبسوت» و«نفرتيتى» وحتى «كليوباترا» و«شجرة الدر»، فضلاً عن تاريخ إسلامى ترصعه أسماء خالدة من المجاهدات المؤمنات وصولاً إلى عصر «هدى شعراوى» ورفيقاتها من المصريات اللامعات على مسرح الحياة العامة فى وطننا خلال القرن الماضى.. وهنا لا أجد مانعًا لدىّ من أن أقول إننى أتمنى أن يتضمن الدستور المعدل نصًا يشترط أن تمثل كل محافظة فى الدولة المصرية بامرأة واحدة على الأقل فى الانتخابات البرلمانية، ويمكن أن يكون ذلك لمرحلة انتقالية متدرجة حتى يتمكن الرباعى المتمثل فى التعليم والثقافة والإعلام والمؤسسة الدينية من تغيير مفاهيم الناس حتى يدرك الجميع أن رقى المرأة هو ارتقاء بالمجتمع كله.

.. هذه قضايا أربع أطرحها فى شفافية كاملة وموضوعية مخلصة أبتغى بها وجه مصر أم الدنيا، وكنانة الله فى الأرض، المحروسة دائمًا.

❑❑❑

العلوم والفنون والآداب

شـهدت مصر فى السـتينيات من القرن العشرين موجة اهتمام بالعلوم التطبيقية وتقاطر الطلاب على الأقسـام العلمية فى المدارس والكليـات العملية فى الجامعات، وبدت مصر وكأنها بحق أمام بوابة المستقبل الواعد للأجيال الجديدة وتراجعت وقتها الكليات النظرية بشكل ملحوظ، ثم دار الزمان دورته وتبدلت الأوضاع بعد ذلك بسنوات قليلة، فإذا الإقبال يبـدأ من جديد على بعض الكليات النظرية ويتراجع عن عدد من الكليات العملية، فكلية الحقوق بدأت تسـتعيد عرشـها بينما كلية الزراعة لا تكاد حاليًا تجد الأعداد الكافية التى تطلبها، ولاشـك أن تفسـير هذه الظاهرة مرتبـط بالتحولات الاجتماعيـة وازدهار القطاع الخاص وسياسـة الانفتاح الاسـتهلاكى والاسـتثمارى فى آن واحد، وعلـى الرغم من أن الاتجاه العالمى يسـاند التوجه نحو العلوم التطبيقية والدراسـات العلمية فإنه لا يغفل فى الوقـت ذاته عن أهمية الدراسـات الأدبية والكليات النظرية، كما أن الفنون تظل قاسـمًا مشتركًا فى كل زمان ومكان لأنها لغة الحضارة والتعبير الإنسانى الدائم لكل الحضارات، وهى الانعكاس التلقائى للمزاج القومى بين الأمم والشعوب.

لعل الذى دفعنى إلى كتابة هذا المقال هو ما لاحظته عن الاحتفال السنوى الذى يحضره السـيد رئيس الجمهورية تحت مسمى «عيد العلم»، ولكن الغريب فى الأمر هو أن التكريم قد أصبح قاصرًا على العلماء من ذوى الإسهامات المشهودة فى البحث العلمى والدراسات التطبيقيـة، بينمـا لم يعد للأدبـاء والمفكرين والفنانين تلك المكانة التى يسـتحقونها من دولتهـم التى احتضنت الحضارات وامتزجت فوق أرضهـا الثقافات عبر تاريخنا الطويل. فالاحتفال السـنوى بعيد العلم أصبح مرتبطًا بجوائز «أكاديمية البحث العلمى» ولا يتضمن أولئـك الذين حصلوا على جوائزهم من «المجلس الأعلى للثقافة» فى فروع الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، ولقد حصلت شـخصيًا على جائزة الدولة التقديرية منذ عدة سـنوات ولم أتسـلم الشـهادة الدالة على ذلك أو الميدالية المرتبطة بهذه المناسبة، كما لم أتشرف أنا وغيرى بتكريم السـيد الرئيس لنا، كذلك فإن السـيد وزير الثقافـة لم يقم بالتكريم هو الآخر ربما لأنه لم يفوض فى ذلك أو أن ظروفًا حالت دون تحقيقه، ولن أنسـى تسـاؤلات

الأستاذة الدكتورة عائشة راتب، وهى أستاذة أجيال فى الجامعة ووزيرة وسفيرة سابقة حصلت على جائزة الدولة التقديرية فى أوائل التسعينيات باعتبارها فقيهة متميزة فى القانون الدولى الخاص، ولكنها لم تحصل حتى الآن على الشهادة أو الميدالية لسبب لا نعرفه، حتى تراكم عدد من لم يتسلموا جوائز المجلس الأعلى للثقافة ليصبحوا بالمئات، وبقية الميداليات مودعة بأحد البنوك لحساب وزارة الثقافة، بينما لا يتمكن أصحابها من الحصول عليها لأسباب لا تبدو مقنعة على الإطلاق، فنحن ندرك أن وقت الرئيس لا يتسع لتسليم الشهادات والميداليات لكل الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية أو للتفوق أو التشجيعية؛ ولذلك فإننا نرى أن وزارة الثقافة يمكن أن تقوم بهذا العمل وأن يسلمها لمستحقيها وزيرها وهو فنان تشكيلى عالمى مرموق، كما أن الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة هو قيمة أدبية وفكرية يعتز بها الوطن، ولعل أمر الجوائز والعلاقة بين العلوم والفنون والآداب تثير أمامنا الملاحظات الآتية:

أولاً: إنه لا توجد خطوط فاصلة بين العلماء والمفكرين، ولعلى أقدم نموذجًا لذلك صديقى وزميل دراستى الدكتور «أحمد زويل» الحاصل على جائزة «نوبل» منفردًا عام ١٩٩٩م فى أكثر فروع العلم تقدما ورقيًا، وهو الذى تتوقع الأوساط العلمية – كما سمعت بذلك من زيارة أخيرة إلى العاصمة الألمانية «برلين» – حصوله مرة أخرى على ذات الجائزة لاكتشافات علمية جديدة ومبهرة تسهم فى تقدم الإنسانية وتخفيف آلام البشر فى سابقة محدودة لتاريخ «جائزة نوبل». فهذا العالم الكبير هو فى ظنى ويقينى مفكر كبير أيضًا لأنه معنى بشئون الإنسان وشجون الوطن، وله رؤيته الشاملة لأساليب الإصلاح وأدوات التقدم، لذلك فإن نموذج «زويل» وغيره يؤكد أن المسافة بين العلم والفكر تكاد تكون معدومة، فما من عالم متميز إلا وهو مفكر مرموق أيضًا.

ثانيًا: إن نظرية وحدة المعرفة أصبحت تطل من جديد على عالم اليوم، كما أن نموذج العالم الموسوعى قد بدأ فى العودة إلى مسرح الحياة المعاصرة، ولم يعد التخصص حاجزًا دون اقتحام مجالات المعرفة الأخرى، فالتداخل بين فروع العلم قد أدى إلى تهجين التخصصات وظهور سبائك جديدة من ألوان المعرفة التى لم تكن متاحة من قبل، لذلك فإن التقسيم التقليدى مابين التخصصات المدرسية فى العلوم أو الآداب

أو الرياضيات هو تقسيم معيب، فلقد جدت على العالم فروع حديثة لم تعد تسمح بمثل هذا التقسيم التقليدى المتجمد.

ثالثًا: لا يتصور أحد أن تقدم الأمم واندفاع الشعوب إلى الأمام مرهون فقط بالبحث العلمى دون الاهتمام بالآداب والفنون، بل إن الدول المتقدمة قد ربطت ربطًا مباشرًا بين التفوق التكنولوجى والتميز الأدبى والتألق الفكرى، فكل منها مكمل للآخر ولا يوجد ما يدعو إلى غير ذلك، ولقد عرفت الدنيا عصرًا كانت فيه الدراسات النظرية هى التى تضىء الطريق أمام البحث العلمى والتقدم التكنولوجى، فعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع كلاهما كان رائدًا فى هذا الميدان، كما أن إسهامات علم الفلسفة كانت هى بداية الطريق الريادى لاكتشاف ألغاز الكون ومشكلات البشرية، ويجب ألا ننسى أن الآباء الكبار من رواد المعرفة قد مزجوا فى عمق وتميز بين العلوم والفنون والآداب، فالمعلم «ابن سينا» وكذلك «الفارابى» هما نموذجان لهذا التواصل فى الحضارة العربية الإسلامية. وقد يندهش البعض إذا عرف أن «ونستون تشرشل» السياسى البريطانى الداهية حاصل على جائزة «نوبل» فى الأدب وليس فى السياسة أو أحد فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، فالمعرفة الإنسانية متكاملة ولا تقف عند خطوط فاصلة.

.. هذه رؤية معاصرة للعلاقة التبادلية بين العلوم والآداب والفنون فى عصر لا يعرف الخطوط الفاصلة بينها لأنها تتقاطع فى مساحات مشتركة لا تحتاج معها إلى تلك التفرقة التى نعمل بها هنا فى مصر، فنحن نبحث عن جيل جديد يمتلك الرؤية الشاملة التى تأخذ من كل أنواع المعرفة بطرف ويمزج بينها، فتلك هى روح العصر وطبيعة المستقبل، وأعود مرة أخرى إلى الجوائز الغائبة والميداليات المحفوظة والشهادات المكدسة، راجيًا الفرج القريب الذى يعيد للأدباء والفنانين والمتخصصين البارزين فى العلوم الاجتماعية الأمل فى الحصول على ما يستحقونه من تكريم، فعيد العلم لا يتجزأ، والمعرفة لا تتوزع، والحق لا يضيع.

□□□

حلول بسيطة لمشكلات مزمنة

تبدو كثير من مشكلاتنا المستعصية على الحل – والتى نشأت عن تراكم مجموعة من القيم والأعراف والأخلاقيات – قابلة للاختفاء إذا ما أعملنا بعض الأفكار والإجراءات التى ترتبط بسيادة القانون وتغليب المصلحة العليا للوطن وإعطائها الأولوية على كل ما عداها، ولقد لاحظت ـ ولاحظ كثيرون غيرى أننا لا نحاول الخروج عن السياق العام بل نستسلم للسوابق دون تفكير عميق أو رؤية بعيدة.. وأستطيع أن أقول هنا إن تصفية كثير من جيوب الفساد والتخلص من عيوب متأصلة فى تراثنا القومى يمكن أن تتحقق بعدد من المعايير التى لو جرى إعمالها لتخلصنا من قدر كبير مما نطلق عليه أمراض المجتمع المزمنة، وقد لا يكون العلاج الجراحى هو بالضرورة الأفضل، فالحالة التى نحن عليها لا يعالجها التدخل الجراحى وحده ولكنها تحتاج إلى تمهيد وإعداد وتعامل مستمر مع الواقع، ويومئذ سوف تختفى المتناقضات وتتراجع الشائعات، ويشعر كل مواطن أنه ينتمى إلى وطن يحتويه ويكفل له أسباب الأمان وعوامل الرضا، والآن دعنا نناقش بعض المعايير المطلوبة لتحقيق صورة أفضل لوطن ننتمى إليه ونشعر أنه يستحق أفضل بكثير مما لديه:

أولاً: إن الشفافية بمفهومها العصرى المرتبط بالحكم الرشيد هى أساس المصداقية وهى الضمان الأكيد لشيوع الثقة وبث الطمأنينة فى كافة نواحى الحياة، إذ إن التفسيرات الغامضة للمواقف والتبريرات المفتعلة للقرارات تخلق نوعًا من مناخ الريبة والشك، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الأقاويل والشائعات وربما الأكاذيب أيضًا، لذلك فإن الإعلام الشفاف الذى يسعى لخدمة المواطن العادى ويوظف إمكاناته من أجل صدق الخبر وحرية الرأى، هو الإعلام القادر على أن يوجه الرأى العام نحو الغايات المرتبطة بالمصالح العليا للبلاد، والذين يتوهمون أن الشفافية نقيض للسرية التى يحتاجها الأمن القومى أحيانًا واهمون؛ لأنهم يتصورون أن إخفاء المعلومات والتستر على الحقائق وغموض المواقف هى أمور مطلوبة لسلامة الوطن وغاياته الكبرى. وهذا قول مردود عليه ألف مرة ومرة، فالشفافية فى رأينا هى الضمان الرئيس للأمن القومى ومصلحة الوطن فى آن واحد.

ثانيًا: إن تطابق المفهوم النظرى مع الواقع العملى هو أمر مهم للغاية لأنه يقضى على الازدواجية ويرسخ فى ضمير الناس أن ما يقال هو ما يجرى بالفعل وأنه لا توجد مسافة بين الاثنين، فإذا تحدثنا عن مجانية التعليم فالمطلوب أن نجدها بالفعل، وإذا تحدثنا عن تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة على الأقل من مقاعد المجالس المنتخبة فإننا نتوقع أن نرى ذلك بالفعل أيضًا، أما أن نتحدث عن أمور معينة ونرفع شعارات براقة ثم نكتشف أنه لا وجود لها فقد جرى الالتفاف عليها، فإن ذلك هو العيب الحقيقى لدينا، وهنا نؤكد أن الذين يظنون أن هناك أحاديث للاستهلاك المحلى وواقع آخر لا يعرفه كل الناس، فإننا نقول هنا مرة أخرى إن ذلك وهمٌ وخداع يجب أن نبرأ منهما.

ثالثًا: إن تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والتوقف عن سياسة ازدواج المعايير فى الداخل مثل الكيل بمكيالين عند التعيين فى الوظائف خصوصًا أمام الشباب، هو أمر ضرورى لأن بديله هو الإحباط العام وفقدان الثقة فى المستقبل ذاته، وما أكثر ما رأينا من شباب ضاعت عليهم فرص يستحقونها ونالها من هم دونهم كفاءة وخبرة لاعتبارات غير موضوعية، وما زلت أقدر أستاذى العظيم الدكتور «بطرس بطرس غالى» عندما عملت معه بعد عودتى من لندن حاملاً درجة الدكتوراه فى فلسفة العلوم السياسية ومعى زميل آخر يسبقنى فى الدرجة هو السفير الدكتور «محمود مرتضى» – وهو صاحب شخصية متزنة وعقل راجح وتوجهات فكرية متميزة –حيث كلفنا الدكتور «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية فى منتصف السبعينيات بإصدار سلسلة من «الكتب البيضاء» حول القضايا الكبرى والاتفاقيات المصرية الخارجية المهمة، فى محاولة لخلق أرشيف عصرى لوزارة الخارجية وذاكرة دائمة لجهازها الدبلوماسى المرموق دوليًا منذ عام ١٩٢٣م حتى الآن، وقد ظننا أنا وزميلى أننا سوف ننقل إلى إحدى العواصم الأمريكية أو الأوربية الكبرى، فإذا بالوزير المفكر يرسل زميلى إلى «بكين» ويبعث بى إلى «نيو دلهى» إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص واحترامًا للمعايير، وأشهد الله أن استفادتى من عملى فى الهند خلال أربع سنوات تكاد تكون نصف خبرتى بالكامل فى حياتى السياسية والدبلوماسية.

رابعًا: إن تعميق مفهوم الحرية وتوسيع مساحة المشاركة السياسية واختفاء وجود «سجناء الرأى» هى أمور لا تبدو صعبة فى دولة لديها مؤسسات عريقة، حيث عرفت الدستور والأحزاب والجامعات والنقابات وباقى مفردات المجتمع المدنى

منذ أكثر من قرن، لذلك يدهشني كثيرًا أن نكون حتى الآن أمام مشكلات حسمتها مجتمعات كثيرة منذ عشـرات السـنين، بينما الجدل لا يزال مستمرًا لدينا وحالة الاحتقان متصاعدة، ومن المدهش أن مساحة الحرية تتسع ولكن الآراء تختنق في الوقت ذاته بسبب اختفاء السماحة الفكرية وغياب الليبرالية السياسية!

خامسًا: إن التوقف عن ممالأة بعض التيارات الفكرية برغم عدم الاقتناع بها وإمساك العصا من المنتصف هي أمور أدت في النهاية إلى اشتباك حقيقي بين الدين والسياسة، بين المطلق والنسبي، وتداخل بين السلطة والثروة، بين الإدارة والمال، وهي أمور سـقطت معها الضوابط التنفيذية والإجـراءات التنظيمية التي كان يمكن أن تجعل النص التشريعي قابلاً للتطبيق الحقيقي، وتلك هي مأساة حياتنا وأكبر خطيئة في مسيرتنا وأخطر سقطة في حاضرنا، لذلك فإنه لابد من مراجعة أمينة لهذه النقطة بالذات لأننا لاحظنا أن المواقف المعلنة تختلف عن النوايا المكتومة لدى الأغلب الأعم من المشتغلين بالحياة السياسية والمعنيين بالشأن العام.

.. ألسـتم ترون معي بعد هذا الاستعراض الموجز لعدد من المعايير الحاكمة في تحديد مستقبلنا – أن هناك بحق حلولاً بسيطة لمشكلات مزمنة؟!

❑❑❑

الرؤية والإرادة والأولويات

كلمـا تأملت واقعنا العربى أدركت للوهلة الأولى أن المشـكلات متشـابهة وأن طريقة التفكير متقاربة وأن الداء واحد والعلة لا تختلف، إنها تشير إلى ثلاثة عناصر تبدو غائبة أو على الأقل معطلة على نحو يمارس تأثيره السـلبى فى حاضرنا ومسـتقبلنا، ولا شك أن افتقاد العرب لهذه المقومات الثلاثة قد أدى بنا إلى ما نحن عليه من فقر فى الرؤية وافتقاد لـلإرادة وبعثرة للأولويـات، والأمر يقتضى والحال كذلك ـ بعـض التفصيل لهذا المثلث الحيوى:

الرؤيـة

أصـدرت فى منتصف التسـعينيات من القرن الماضى كتابى «الرؤيـة الغائبة»؛ لأننى اكتشـفت – مثلما اكتشـف غيـرى أننا لا نرى أبعد من موضع أقدامنـا فلا نتصور ما هو قادم، ولا نستشـرف المسـتقبل ولا نعى أهمية تناول القضايا من خلال نظرة شاملة ورؤية متكاملة تحيط بالمسألة من كافة جوانبها، حتى إنه إذا وقفت مجموعة من الأشخاص أمام (الفيل) فقد يقول قائل إنه حيوان له خرطوم كبير، ويقول آخر إن له ذيل قصير، ويكتفى ثالث بالإشـارة إليه كحيوان ضخم، أما من يريد أن يراه من خلال نظرة شـاملة، فسوف يقـول إنه حيوان ينتمى إلى العائلة الثديية ويعتبر من أضخم الحيوانات على الإطلاق وهو حيوان برى يعيش فى الغابات، كما أنه مسـتأنس يتعايش مع الإنسـان ويساعده وموطنه الأصلى فى جنوب آسيا.

ما زلنا نذكر القصة الطريفة: عندما ذهب أحد الجنود إلى «نابليون» وأسطوله يرسو فى ميناء «مارسـيليا»، لقد قال له الجندى: «يا جناب القائد إننى أنا والصف ضابط والضابط نقـوم بالعمل نفسـه ولكننا نتقاضى رواتب مختلفة فلماذا هـذه التفرقة؟» عندئذ طلب منه «بونابـرت» أن يذهـب إلى الميناء وأن يقدم تقريرًا عما يراه، فعاد قائلاً إنه شـاهد بعض السـفن فى الجانب الأيمن من مدخل الميناء، فطلب منه القائد أن ينتظر لديه وطلب من صف الضابط القيام بالمهمة نفسها، فعاد قائلاً إنه شاهد أربع فرقاطات فى مدخل الميناء ذات تسـليح مدفعى واضح ووقف عند هذا الحد، عندئذ أرسـل «نابليون» أحد الجنرالات

لتفقد الميناء، فعاد قائلاً إنه شاهد أربع فرقاطات بريطانية الصنع مجهزة بالمدافع طويلة المدى وأنها تقف على بعد ميلين فقط من مدخل الميناء وإن لديها أجهزة استطلاع على سطح كل منها لرصد تحركات الأسطول الفرنسى الذى كان يستعد للتحرك نحو جنوب المتوسط، عندئذ جمع «بونابرت» الرسل الثلاثة ونظر إلى الجندى وقال له هل أدركت الآن لماذا تتفاوت الرواتب بينكم؟! السبب هو أن العقليات والقدرات والخبرات تتفاوت هى الأخرى، والمهم عندى هو صاحب النظرة الشاملة الذى يملك رؤية واضحة.. ولابد أن أعترف هنا أننا نحن العرب نفتقر - إلى حد كبير - إلى رؤيتنا للمستقبل، إذ لا يوجد لدينا مشروع قومى موحد نجتمع حوله ونسعى لتحقيقه، وتلك فى ظنى هى المشكلة الكبرى التى نعانى منها وندفع فاتورة غالية الثمن لها بسبب العشوائية فى القرار والارتجال فى التفكير فضلاً عن قصر النظرة وغياب الرؤية.

الإرادة

مخطئ من يتصور أن عنصر الإرادة هامشى أو أنه نتيجة لسواه، فالواقع يقول بغير ذلك؛ لأن الإرادة هى التى تقف وراء القرار الوطنى وتدفعه إلى الأمام وتدافع عنه دائمًا، وهى تمثل المتغير المستقل الذى يتبعه غيره، وأنا ممن يظنون أن عنصر الإرادة هو عنصر حاكم فى التغيير نحو الأفضل. وإذا كان النص المقدس يشير إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فإننى ألتمس من ذلك الذكر الحكيم ما يؤكد أن إرادة التغيير هى صانعة المستقبل. ولعل قصور الإرادة القومية هو المسئول عن حالة التردى العام على الساحة العربية.. ونحن نعتقد بحق أن الانتصار إرادة عقلية وأن الهزيمة إرادة عقلية، مثلما أن التفوق قرار عقلى والفشل أيضًا. والأمم التى تمتلك إرادة واضحة هى القادرة على صنع التغيير وتوجيه شعوبها نحو غاياتها الوطنية وأهدافها الكبرى، بل إننى أضيف إلى ذلك أن التقدم العلمى يقوم على الإرادة الذكية الساعية إليه والراغبة فيه، كما أن غياب الإرادة يؤدى إلى حالة الإخفاق الوطنى والركود القومى، وأقول هنا إن الإرادة وحدها هى القادرة على تحقيق الرؤية التى تراها المجتمعات حلمها الحقيقى وأملها الأصيل.

الأولويات

إن الفارق بين شخص وآخر يكمن فى القدرة على التمييز بين المهم والأهم، كما أن الأمر يمتد إلى ما هو أكثر من ذلك ليصل إلى جدولة الذهن البشرى وترتيبه، وكثيرًا ما

نتابع حوارات سياسية أو مناقشات ثقافية ونندهش كثيرًا للأولويات المطروحة، فهناك من يرى من النقاط الفرعية ما يسبق القضايا الكبرى، وهذا عوار فكرى واضح يدل على أن صاحبه لا يملك الحد الأدنى من فهم مناهج البحث العلمى الصحيح، ولعلنا لا نختلف فى أن كبار المفكرين والقادة السياسيين العظام قد حققوا غاياتهم العظمى وأهدافهم الأساسية من خلال الأخذ بترتيب ذكى للأولويات، ولم يسمحوا للمسائل الفرعية أو الأمور التافهة أن تستغرق جهدهم أو تسرق اهتمامهم، ونحن نشعر أحيانًا بعجز الآخرين عن التفكير السليم نتيجة وجود مفاهيم انقلابية لديهم تجعلهم يضعون العربة أمام الحصان وليس العكس، كما أنهم قد يصرفون الجهد الكبير لتحقيق الهدف الصغير ولا يعطون الغاية النهائية حقها من الاهتمام والدراسة، فتأتى قراراتهم مرتجلة ومواقفهم منقوصة لأنهم ببساطة لم ينجحوا فى وضع ترتيب منطقى لأولوياتهم، وكأننا أمام شخص عارى الجسد ويطلب رباط العنق بدلاً من تركيزه على ما يستر عورته أولاً ويغطى جسده ثانيًا ليبحث بعد ذلك فى تناسق ملبسه وأناقة مظهره.

.. هذه قضايا ثلاث تبدو حاكمة فى تشكيل العقل الإنسانى عمومًا والعربى خصوصًا فما من مشكلة تحيط بنا أو أزمة تواجهنا إلا ونكتشف أن هذه العناصر الثلاثة تقف وراءها، فالأمة التى لا تملك الرؤية وتفتقر إلى الإرادة ولا تدرك أولويات مسيرتها لن تتمكن من أن تضع أقدامها الثابتة على خريطة العالم المعاصر، بل وسوف تسمح لغيرها بأن يعبث بمقدراتها وأن يعطل مسيرتها وأن ينال من مستقبلها.. إنها همسة حق لأمتنا العربية فى فترة من أصعب فترات تاريخها الحديث وأشدها وطأة على شعوبها التى تنزف دمًا وتعانى ألمًا وتنتفض غضبًا.

❑❑❑

طـريق الأمـل

كلما قرأت الصحف المستقلة وصحف المعارضة تملكنى إحساس بالخوف على مستقبل الوطن وشـعرت وكأن مصر تتجه نحو الهاوية، وإذا ما اسـتمعت إلى المسئولين الرسميين ووضعـوا أمامـى بيانات محددة بما يدور شـعرت بأن ما قرأته فـى تلك الصحف يحتوى على مبالغة شـديدة وانحياز واضح ـ فى كثير مما تنشـره ـ ضد الحقيقة، بل وأيقنت أن التجـاوزات الصحفيـة لم تعد فى خدمة المصالح العليا للوطن ولكن جرى توظيفها لغايات مطلوبة لجماعات سياسية بعينها، لذلك استغرقت فى تفكير مستمر وتأمل دائم للتمييز بين اتجاهين متعارضين إلى حد كبير، أحدهما يعطى صورة سوداء قاتمة لمستقبل الوطن بينما يعطى الآخر صورة وردية متفائلة للغد القادم، ولقد آمنت أن الشفافية وحدها هى وسيلتنا لاستكشاف الطريق الصحيح لهذا الوطن العريق الذى يقع فى قلب أمته العربية وينظر إليه الجميـع حاليًا فـى قلق، كما يتحدث البعض عن تراجـع دوره الإقليمى، ويتخذ البعض الآخـر من الانتخابات الموريتانية الأخيرة نموذجًا جديدًا لا تلحق به معظم الدول العربية ومنها مصر، والأمر هنا يحتاج إلى مزيد من التفاصيل أوردها فيما يلى:

أولاً: لسـت أدعى أن مصر فى أحسـن أوضاعها أو أزهى عصورها، بل إننى أزعم أنها تسـتحق ما هو أفضل بكثير مما هى عليـه، كما أجازف وأقول إن العهد الحالى كان مرشـحًا لما هو أبعد مما بلغناه ولكن عقبات كثيرة اعترضت طريقه فانتقص الإرهاب من حجم الديمقراطية واقتطع الفساد من عائد التنمية، وأنا أشهد هنا ـ من سنوات عملى بالقرب من رئيس الدولة ـ أنه سعى جادًا ومخلصًا للإصلاح الحقيقى والمصالحة الوطنية الشاملة، ولكن الرياح كانت شديدة والأعاصير عاتية والنفوس مليئة بمظاهر الانحراف والتطرف وعبادة الذات فضلاً عن رواسب الماضى الطويل.

ثانيـًا: إننى لا أنكر – ولم أتعود فى حياتى أن أنكر شمسًـا سـاطعة – أن الفسـاد قد اسـتوطن فى بعض أجهزة الدولة وعششت خفافيشه فى جحور الإدارة المصرية وعلـى نحـو يحتاج إلى عـلاج عاجل وإجراء صارم يعيـد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه صيانة لهذا الوطن وإنقاذًا لمسـتقبل أجياله، وهنا أقول.. لا ألف

مرة للزواج الباطل بين الثروة وبعض عناصر الإدارة ومواقع السلطة لأن هذه أمور تحجب الشفافية وتضرب حقوق الأجيال الصاعدة فى مقتل دون مراعاة لوجدان الشعب وضمير الوطن.

ثـالـثًـا: إن إقحام الدين فى الحياة السياسية جريمة كبرى استهدفت القيم العليا والمكانة الروحية للدين ذاته وذلك لصالح أغراض فئوية وأطماع سلطوية تحاول أن ترتدى ثوب الإسـلام وتلتف بعباءته وتتغطى بعمامته، بينما الإسلام أرفع وأرقى وأعظم من أن يجرى الزج به فى الصراعات السياسـية والمشـكلات اليومية، على نحو يؤدى إلى تقسيم الأمة وتمزيق أوصال الوطن فى ظل شعارات مضللة تخفى وراءها تجمعًا مغلقًا «ماسـونى» الطابع أحادى التوجـه انفرادى النزعة لا يقبل إلا ذاته ولا يعترف بسـواه.. وهنا أقول لا ألف مرة للاشـتباك القائم بين الدين والسياسة وأطالب بعملية إصلاح عاجلة تضع الإسـلام فى عليائه، نتطلع إليه ونسعى نحو تعاليمه مثلما كنا عبر القرون بدلاً من الغلو والقوقعة والانزواء على نحو استجلب لنـا عداء الدنيا واسـتعدى علينا جحافـل الغرب المـزدوج المعايير الذى يكيل بمكيالين فى عنصرية واستهداف وهيمنة وتسلط.

رابـعًـا: إننى أقصد بطريق الأمل الذى جعلتـه عنوانًا لهذا المقال تأكيد رفضى مثلما هو رفض الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب ـ للظاهرتين معًا، ظاهرة التزاوج بين السـلطة والثروة التى أدت إلى فساد الإدارة والإضرار بالاقتصاد القومى، وظاهرة اسـتغلال الدين غطاءً لجماعات سياسـية لا تؤمن بمفهوم المواطنة الحقيقية ولا تعترف بالآخر، وتنتقى من النصوص والشعارات ما يخدم أهدافها ويستر أغراضها ويسـمح لها بالسـيطرة على عقل الأجيال الجديدة لتخريب الشخصية المصرية والعبث بمكانتها العريقة ودورها التاريخى فى المنطقة كلها.

خامسًا: إننى أريد وبكل صدق أن أقول لأولئك الذين يلعبون بالنار على الجانبين إن مصر يجب أن تمضى فى طريقها الصحيح بالانتقال السلمى إلى الديمقراطية الحقيقية والتمكين للتنمية المستدامة ورفع مستوى الإنسان باحترام حقوقه وكفالة الضمانات الراعية لكرامته، وتكريس سـيادة القانون والتبشير بالدولة العصرية الحديثة التى يقف فيها الدين والمال على مسـافة بعيدة من القرار السياسى، شريطة أن يكون

هناك حزم فاعل فى مواجهة الفساد بكل أنواعه مع التأكيد على مفهوم المشاركة السياسية وتوسيع دائرة صنع القرار، بحيث تصبح المؤسسة أقوى من الفرد دائمًا وليس العكس أبدًا، وهنا أظن أن هذه أمور لا تبدو صعبة على هذا البلد المعطاء الذى يملك قدرات بشرية هائلة وكفاءات نادرة وعقولا متميزة.

.. أيها السيدات والسادة من أبناء أمتنا الواحدة

.. إن مصر تمر بمنعطف خطير وتواجه صعوبات جمة وتحديات غير مسبوقة تقتضى منا جميعًا الارتفاع فوق الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية والأهواء الشخصية، وتدعونا إلى المضى فى طريق الليبرالية الوطنية التى تربط الحرية بالمواطنة والتنمية بالإنسان، حتى تتهيأ بهما مصر على طريق الدولة العصرية الحديثة التى تحمل مقومات الحداثة والمعاصرة وتتفاعل مع المستويين الدولى والإقليمى فى ذكاء وحكمة واقتدار. إننا نريدها دولة مدنية تختفى منها الشعارت الدينية والرشاوى الانتخابية والألاعيب الحزبية، بحيث يصبح الحديث عن تداول السلطة ممكنًا وحدوث دوران النخبة محتملًا.

لقد تحركت الدنيا حولنا وسبقتنا شعوب كانت بعدنا، ومن غير المقبول أن نرضى بهذه النتائج أو نتعود على هذه الأوضاع، فما أكثر ما نامت مصر ثم قامت، وما أطول ما غابت روحها ولكن ما أشدها حين عادت.. إننا نريد التغيير سلميًا والتحول مدنيًا، فالإصلاح من الداخل هو الوسيلة الأساسية لشعوب المنطقة وفى مقدمتها مصر حتى تتمكن الفئات المهمشة والقطاعات المقهورة من أن تجد مكانًا لها بدلاً من أن يأتى يوم – لا نريده أبدًا – يزحف فيه سكان العشوائيات طلبًا للحد الأدنى من كفالة الحياة.. إننى لا أختتم حديثى هذا دون أن أقول لا للجماعات الدينية ولا للانحرافات الإدارية ولا للضغوط الطبقية ولا للسياسات القمعية. فمصر بلد طيب يمكن له أن يعود من جديد منبرًا للتنوير ونموذجًا للحداثة فى بحر الظلمات.. إنها رسالة مواطن عربى تجرد فى ما يكتب من كل شىء إلا مصلحة وطنه ورفعة شعبه وكرامة أمته.

□□□

ثقافة الاختلاف

عندما قال الإمام «الشافعي» مقولته الشهيرة «إن رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»، وعندما قال المفكر الفرنسي «فولتير» عبارته المعروفة «إننى مستعد لأن أدفع حياتى ثمنًا لحرية رأى قد اختلف معه».. عندما قال الإمام المسلم مقولته وردد المفكر المسيحى عبارته فإنهما كانا يؤكدان معًا ذلك التراث العريق لحرية الرأى فى كل من الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية. ونحن نطرح هذه المقدمة لكى نؤكد على أن حرية الرأى هى قضية القضايا وأم المسائل فى مسيرة الأمم وحياة الشعوب، فقد ولد الإنسان حرًا، ويجب ألا يعيش إلا حرًا ونحن لم نعرف طفلاً ولد مكبل اليدين أو مغلق الفم، فالحرية حق طبيعى للبشر يرتبط بواقعة الميلاد ذاتها. أقول ذلك ونحن نتحدث عن «ثقافة الاختلاف» بعد أن تحدثنا من قبل عن «ثقافة الاعتذار»، وواقع الأمر أن الذين قالوا «إن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية» لم يدركوا جيدًا مغبة ما ينجم حاليًا عن اختلاف الرأى فى بلادنا من تشويه وتجريح وغوغائية؛ فالتفكير الموضوعى لم يعد له وجود وسعة الصدر أصبحت غائبة وحق الاختلاف أضحى مقهورًا، ولعلنا نرصد ذلك كله من خلال الاعتبارات التالية:

أولاً: إذا كان «الساكت عن الحق شيطان أخرس» فإن صاحب الرأى هو مخلوق حر يمارس حقه الطبيعى الذى كفلته القوانين الوضعية بعدما عرفته الأعراف القطرية. ونحن نعترف الآن أن هناك إشكالية كبرى فى التعبير عن الرأى، فمساحة التسامح تضاءلت ومسافة التفاهم اختفت ولم تعد آداب الحوار هى سيدة الموقف، فالخلاف فى الرأى يتحول بسرعة شديدة إلى هجوم على صاحب الرأى وإساءة لاسمه وسمعته بغير سبب، إنه مجرد صراع شخصى وخلاف لا يستند إلى مبادئ أو قيم، كما أن سلوكيات الحوار قد تدنت بشكل ملحوظ ودخلت عليها مفردات بذيئة لا تليق بأصحاب الرأى وأهل الفكر وحملة القلم، مهما كانت الهوة بينهم ومساحة التباين فى آرائهم.

ثانيًا: إن أشقاءنا السودانيين مثال للنجاح فى تأكيد ثقافة الاختلاف ولا عجب، فالشعب السودانى هو الذى استخدم العصيان المدنى مرتين: الأولى لإسقاط نظام «إبراهيم عبود» عام ١٩٦٤م، والثانية لخلع الرئيس السودانى الأسبق «جعفر نميرى» فى بداية النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، ولقد حكى لنا – فى إحدى أمسيات «الخرطوم» منذ سنوات قليلة ـ السيد «إبراهيم النقد» زعيم الحزب الشيوعى السودانى الذى كان مطاردًا ومطلوبًا فى سنوات حكم «جعفر نميرى»، ولكنه طلب المشاركة فى احتفال سنوى للمدرسة الثانوية التى تخرج فيها والذى يشهده الرئيس السابق للسودان، وقد أجيب السيد «النقد» إلى طلبه وحضر الغذاء أمام خصمه اللدود «نميرى» فى جو من الألفة والمحبة يتذكران دراستهما ويلوكان ذكريات تلك الأيام الخوالى فى مرح وسعادة، ثم طلب المسئولون عن الحفل من زعيم الحزب الشيوعى السودانى الانصراف مبكرًا قبل مغادرة الرئيس «نميرى» حتى يتمكن ذلك الزعيم اليسارى من الاختفاء مرة أخرى لأنه مطلوب من حكومة «نميرى»!! فهل هناك من هو أرقى من الأخوة السودانيين فى تأكيد ثقافة الاختلاف؟ بل إننى أذكر أنه بعد إقصاء الرئيس «نميرى» عن الحكم وإقامته فى حى مصر الجديدة أننى كلما زرته فى مقره وجدت لديه معظم أعضاء السفارة السودانية بالقاهرة الذين يعملون مع النظام الجديد فى الخرطوم، وهم يعلمون أن الرئيس السابق مطلوب للمحاكمة فى بلادهم، ولست أظن أن هناك نموذجًا للاختلاف الموضوعى الذى يرتفع فوق الأشخاص مثلما رأيته لدى أهلنا فى جنوب الوادى!

ثالثًا: إننى ألاحظ فى ضيق وحسرة أن الاختلاف فى الرأى قد تحول فى السنوات الأخيرة إلى مباراة فى الهجوم الشخصى والابتعاد تمامًا عن الدفوع الموضوعية والتركيز فقط على تجريح صاحب الرأى الآخر وإهانته وتسفيه مقولته، حيث يضيع جوهر القضية فى زحام التنابذ بالألقاب والتراشق بالشتائم، حتى تبدو معاول الهدم أكثر بكثير من أدوات البناء، وهو أمر يؤكد أننا لم نتعلم الحوار الديمقراطى ولم نسمع عن شىء اسمه «ثقافة الاختلاف».

رابعًا: إن البشـــرية اختلفت حول الأديان والعقائد والأفكار الكبرى والزعامات التاريخية لأن الحياة تقوم على مبدأ التنميط وتتأسس على فلسفة الاختلاف، فلم يتفق الناس جميعًا على نبى أو رســول، بل إن منهم من اختلف على الذات الإلهية نفســها فألحد وتمرد وأسرف على نفسه وعلى قومه، ولو شاء الله لوحد الأديان ولو أراد ـ سبحانه وتعالى ـ لجعل الناس أمة واحدة، ولكن الاختلاف والتعددية والتنوع هى المظاهر الطبيعية للحياة وهى الرموز الباقية لمســيرة البشر؛ لذلك فإنه من العبث أن يســتبد إنســان برأيه أو أن يتشــبث بوجهة نظره، وقديمًا قالوا «لا خاب من استشار، كما أن رأى اثنين يعلو رأيًا فرديًا، ورأى الجماعة يرتفع فوق الجميع».

خامسًا: إن المجتمعات فى مراحل تطورها والشعوب فى مسيرة نموها تدرك أن هناك فترات يمكن أن نشــهد فيهــا «فوضى حرية الرأى» حيث يظهــر خلالها من يحاولون أن يحققوا فى ظروف اســتثنائية ما عجــزوا عن تحقيقه فى ظروف طبيعية، بل إن منهم من يســعى إلى اســتخدام مساحة الحرية فى الإثارة الصاخبة والضجيج المفتعل ومخاصمة الحقيقة والابتعاد عن الموضوعية، وهنا نكون أمام خلط واضح بيــن الحق فى حرية الــرأى وبين العبث بحرية الــرأى؛ لذلك نطالب الجميع بالتوقف عن هذا النمط التدميرى والســعى لتوسيع مساحة الحرية الحقيقية دون تستر على فساد أو إخفاء لخطأ، بل على العكس نطالب بأقصى درجات الحرية والنقد الموضوعى وكشــف الخفايا التى تضر بمصلحــة الوطن وتعقب الخارجين على القانون والقيم والأعراف، شــريطة أن يتم كل ذلك فى إطار الحرية الكاملة والشفافية التامة التى يجب أن تكون اللغة الجديدة للعصر والسمة البارزة لحرية الرأى والحوار الســوى فى ظل الديمقراطية الكاملة.. هذه اعتبارات نســوقها من أجل دعوة عاجلة لاحترام روح التعددية وفلســفة التنوع من خلال فهمنا العميق لما نطلق عليه «ثقافة الاختلاف».

□□□

الإصلاح بين النخبة والعامة

السؤال الذى يطرح نفسه فى هذه المرحلة من تطور النظم العربية هو: هل تصل أفكار النخب فى مواقع السلطة واتخاذ القرار إلى رجل الشارع العادى؟! أظن أن المسألة أعقد بكثير مما نتصور، إذ إنه واهم ذلك الذى يعتقد أن المواطن العربى يستجيب لكل ما يدور على السطح أو فى الأبراج العليا من حوارات المثقفين ومن يتحكمون فى تحديد مسار المستقبل للدول المختلفة، أقول ذلك وفى ذهنى تجربة التعديلات الدستورية المصرية عامى ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م، وأتساءل بينى وبين نفسى: هل يا ترى يتجاوب الفلاحون فى القرى والعمال فى المصانع وبسطاء الناس مع ذلك الجدل الذى دار قبل وأثناء وبعد تلك التعديلات؟! أفهم أن يهتم بهذه الأمور رجال السياسة والقانون وذوو المعرفة من أصحاب الاهتمام بالقضايا العامة، ولكننى لا أظن أن قاع المجتمع قد تجاوب مع قمته خصوصًا وأن حجم الاهتمام بالحياة العامة والقضايا القومية يتضاءل بين الأجيال الجديدة مهما كانت درجة حيازتها للمعرفة أو حصولها على درجات علمية، فنحن نمر بعصر المجتمع المدنى وليس عصر الدولة المركزية القوية، لذلك يتساءل الكثيرون: لماذا توارت هيبة الحكم وتراجعت سطوة النظم، ولم يعد لها من رموز باقية إلا مظاهر الدولة «الحارسة» التى تعتمد على الشرطة والقضاء، ومجموعة من «التكنوقراط» يرسمون وحدهم خريطة المستقبل ويشكلون نسيج الحياة؟! ولا يبدو أن الأمر الذى نتحدث فيه يدور حول قضية نظرية بحتة بل على العكس هو يعالج الواقع العملى فى جوهره الحقيقى، فالإنسان العصرى يفكر فى احتياجاته اليومية وتستغرقه مشكلاته الذاتية ولا يعبأ كثيرًا بالقضايا الوطنية أو الشئون العامة وقد لا ينفعل كثيرًا بها، وإذا حدث ذلك فإنه يكون فى الحدود الضيقة للمنظور الاقتصادى الذى ينعكس على تكاليف المعيشة وأعباء الأسرة، حتى إن قضية التعليم وهى فى ظنى قضية القضايا وأم المسائل لا تستأثر بالاهتمام الواجب فى الشارع العادى، وقد تكون فقط بؤرة الاهتمام لدى المعنيين بالدراسات المستقبلية والتخطيط القومى، ولعلنا نفصل هنا ما أجملناه فى هذا الشأن:

أولاً: إن حجم الفقر ونوعية المعاناة فى بلادنا أكبر مما نتصور، فإذا تحدثنا مثلاً إلى أسرة محدودة الدخل تقطن إحدى العشوائيات عن الإصلاح الدستورى، فإننا نكون مثلما حكى عن «مارى أنطوانيت» عندما اشتكى إليها فقراء فرنسا من عدم وجود خبز فأشارت إليهم بأن «البسكويت» متاح! فليس من أولويات المعدمين ذلك الجدل النظرى الذى لا يغنى ولا يسمن من جوعٍ، ولقد صدق الإمام «على» – كرم الله وجهه – عندما قال: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته» وهذه حكمة بليغة، إذ إن الفقر هو الذى يفرخ الإرهاب والجريمة ويشحن الصدور بموجات الحقد والكراهية والعنف.

ثانيًا: إن العلاقة بين نتائج الإصلاح وحياة الناس اليومية غير واضحة فهى تعكس حالة الانفصال بين الشارع والمثقفين عامة والمعنيين بالشأن السياسى خاصة، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام الحزبى القائم وعدم القدرة على تعبئة الناس حول مفهوم محدد أو مدلول واضح لكلمة الإصلاح، حتى إن البعض يظن أنها كلمة حق يراد بها باطل خصوصًا فى بلد يملك تراكمًا تاريخيًا من أزمة الثقة بين الحكم والمواطنين، كما أن افتراض سوء النية وانحراف التأويل هى كلها مظاهر للحلقة المفقودة بين المواطن العادى وأجهزة السلطة التى جعلته يؤمن بأن كل ما يأتيه فوقيًا لا يعبر عنه ولا ينتمى إليه.

ثالثًا: إننى أظن أن تداول السلطة يعطى «دينامية» للحياة السياسية ويجدد الأمل لدى الأجيال والطبقات ويوحى لها بأن هناك حراكًا ملموسًا على ساحة الحياة السياسية العامة، ولا يغيب عن بالنا أن قضية الديمقراطية ودرجة مصداقيتها ومستوى الشفافية فيها، هى كلها عوامل جذب لاهتمام الشارع وشده نحو مراكز اتخاذ القرار وتطلعه إلى القوى المعنية بالإصلاح والتغيير.

رابعًا: إن الاهتمام بالسياسة الخارجية للدولة والحماس لمفهوم الدور هو الذى يوجد هدفًا قوميًا عامًا يلتف حوله الناس ويسعون إليه ويتعاملون معه، ولا يمكن استثارة اهتمام الطبقات الكادحة فى المجتمع إلا بتحريك نزعة الزهو القومى أو الشعور بإنجازات ملموسة على الصعيد الخارجى وهى بالضرورة امتداد لإنجازات مماثلة داخليًا.

خامسًا: دعنا نكن صرحاء فإن لغو الصفوة وثرثرة المثقفين هى أمور بعيدة عن اهتمامات الناس، كما أنها نوع من الترف الفكرى الذى لا يستهوى العامة ولا يجذب البسطاء خصوصًا فى بلد تقترب فيه نسبة الأمية من نصف السكان؛ ولذلك تبدو حوارات السياسيين ورجال الأحزاب بل والجامعات والنقابات بعيدة عن حياة الناس ومشكلاتهم اليومية وظروفهم الصعبة، وهذه نقطة مهمة لأنها تكشف عن السبب الحقيقى للسلبية واللامبالاة فى الحياة السياسية عمومًا وخلال الاستفتاءات والانتخابات خصوصًا.

.. هذه محاولة كاشفة للعلاقة الغائبة بين النخبة فى جانب وعموم الناس فى جانب آخر، وهى تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن مسئوليتنا الحقيقية تكمن فى شد انتباه المواطن العادى بالخدمات الحقيقية والإنجازات المطلوبة وليس بالشعارات الرنانة والعبارات الجوفاء، ولندرك أن هموم الحياة تعتصر الناس ولا تبقى فيهم إلا مشاعر القلق بل والغضب والابتعاد عن الساحة مهما كان بريق الدعوة أو إغراء الموقع، وسوف نظل دائمًا من المُنادين بضرورة النزول إلى الشارع واستلهام نبض الجماهير والكف عن ترديد أطروحات غامضة وعبارات براقة؛ لأن الناس لا تقتات كلامًا ولا تعيش فى ظل تجارة الوهم فالمطلوب دائمًا هو تعبئة الشعور الوطنى وحشد الموارد من أجل أهداف عليا ارتضاها المجتمع والتف حولها الشعب وتوافق عليها أغلب أبنائه.

□□□

منبر غائب وثقة مفقودة

إن أول الطريق إلى العلاج الصحيح لمرض معين أو مشكلة ما هو الاعتراف بوجود الداء وتوصيفه بدقة واستعراض كافة جوانبه فى وضوح كامل وصدق مع النفس وتجرد وموضوعية يضعان الأمور فى نصابها الصحيح، ولذلك فإنه يتعين علينا التسليم بوجود صراعات لا يزال بعضها مكتومًا بينما يطفو البعض الآخر على السطح؛ لذلك فإن كل متأمل فيما يدور على مسرح الحياة العامة المصرية لابد أن يلاحظ أن خللاً ما يوجد فى تلك المنطقة الرمادية بين الأغلبية الطاغية والأقلية المستبدة، على نحو أدى إلى أزمة ثقة واضحة لا نكاد نعرف سبيلاً للتخلص منها أو أسلوبًا للفكاك من تأثيرها، ولعل أحداث الشهور الأخيرة على الساحة المصرية تشير بشكل قاطع إلى وجود ما يجب التصدى له والسعى لعلاجه بدلاً من إنكار الحقائق والاسترسال وراء منطق التهويل أو التهوين، وكلاهما لا يجب أن يكون على حساب المواجهة المطلوبة، ولعلى أفصل هنا ما ورد فى هذه المقدمة العامة من خلال الملاحظات الآتية:

أولاً: إن الثقة الضائعة بين أطراف اللعبة السياسية فى مصر قد أدت إلى درجة عالية من الشكوك المتبادلة وسوء التأويل الذى لا حدود له، وقد انعكس ذلك على صفحات صحف الإثارة فى جانب وصمت الحكومة فى جانب آخر، فضلاً عن انشغال كثير من المواقع والمؤسسات بالجدل العقيم وحوار الطرشان على نحو غير مسبوق فى حياتنا السياسية، لذلك أصبحنا أمام حالة فريدة فيها درجة عالية من الغليان السياسى والتوتر المستمر والإحباط العام.

ثانيًا: إننى أظن أن التعديلات الدستورية التى تمت لو طرح معظم بنودها فى أية ديمقراطية غربية متقدمة للقيت قبولاً عامًا، ولكن المشكلة الحقيقية فى مصر تكمن فى حالة التوجس المستقرة فى أعماق المصريين تجاه ما يأتى من خلال قرارات فوقية فضلاً عن محنة الشك التاريخية التى تفصل بين المواطن والسلطة على أرض الكنانة، فهناك تراكم تاريخى للفردية والتسلط ينتهى إلى شبكة معقدة من ردود الفعل السلبية تجاه كل ما يحدث فالعبرة ليست بالنص، إذ إن

النصوص الدستورية الجديدة فى مجملها يمكن أن تكون مقبولة ولكن تطبيقها على الحالة المصرية هو مصدر القلق وسبب المشكلة، فالمعارضة تشعر أن ما يحدث ليس خالصًا لوجه الله والوطن ولكنه يستهدف أجندة خاصة تستند إلى مجموعة من الظنون والشكوك والغايات، كما أن هناك إحساسًا عميقًا بأن كل ما يصدر عن نظام الحكم إنما يجرى توظيفه لخدمته وتعزيز مكانته!

ثالثًا: لو أخذنا البرلمان المصرى فى الشهور الأخيرة نموذجًا للدراسة فسوف نكتشف أنه قد وقع بين شقى الرحى، طغيان الأغلبية للحزب الوطنى الحاكم فى جانب واستبداد الأقلية خصوصًا من نواب جماعة «الإخوان المسلمين» فى جانب آخر، فالجلسات الصاخبة حافلة بالصراخ والانفعال والانسحاب والتنابذ بألفاظ حادة إلى حد التراشق بالعبارات النابية، وقد يقول قائل إن ما يحدث فى برلمانات العالم الأخرى قد يتجاوز ذلك أحيانًا ولكن الفارق فى الحالة المصرية هو أن اللعبة السياسية تتم هنا دون قواعد متفق عليها أو قواسم مشتركة أو أرضية واحدة، وهذا كله أمر يدعو إلى الإحساس بأن الظاهرة غير صحية وأن الأمور لا يمكن أن تستمر كذلك، وأنه لابد من نظرة مختلفة لهذا الذى يجرى حولنا.

رابعًا: إن ثقافة الاختلاف التى تحدثنا عنها من قبل لا وجود لها تقريبًا فى الخلفية الاجتماعية لمعظم شعوب المنطقة خصوصًا الشعب المصرى، حيث تجرى عملية «شخصنة» لكل القضايا العامة فى دولة ورثت من تقاليدها الفرعونية أن الفرد أقوى من المؤسسة، فكانت النتيجة هى اختلاط الأوراق وتداخل المواقف بحيث زالت الفروق بين أطياف المعارضة المصرية. فوجدنا من اليسار من يدعم الإخوان المسلمين ومن قوى اليمين من يتحالف مع أحزاب ترتبط بمرجعية ناصرية مثلًا، وفى ظنى أن هذه المسألة خطيرة للغاية لأن الكل قد فقد هويته السياسية ليذوب فى أتون الغليان الذى تشهده الساحة بشكل ملحوظ.

خامسًا: إن هناك مدرستين فى العمل السياسى المصرى الراهن: مدرسة ترى أن إصلاح النظام وإعادة ترتيب الأوضاع هى أمور ممكنة مهما كانت درجة تفشى الفساد وشيوع الانحرافات، بينما تبدو عملية فك الاشتباك بين الدين والسياسة معقدة للغاية وقد لا تنجح على المدى الطويل، أما المدرسة الثانية فهى ترى أن

التغيير هو البديل الأقوى عن الإصلاح التدريجى، وأنه لا يمكن القبول بالتداخل بين السلطة والثروة بديلاً عن الاشتباك بين الدين والسياسة، وكلا المدرستين - فى ظنى - لا تقف على أرضية قوية لأن البديل الحقيقى لهما هو التمسك بالوطنية المصرية مع إعمال مبدأ «المواطنة» وإسقاط كل أسباب التمييز بسبب النفوذ أو العقيدة أو المستوى الاجتماعى، ويجب ألا ننسى أن الدين هو مفهوم مطلق بينما السياسة نسبية بطبيعتها، لذلك فهو خلاف بين المقدس والبشرى والفارق بينهما أكبر من إمكانية احتوائه أو السيطرة عليه.

.. هذه محاولة موجزة لسبر أغوار الموقف الراهن فى أرض الكنانة بسبب افتقاد المواجهة الشجاعة لأبعاد الواقع بما له وما عليه فهناك منابر غائبة وثقة مفقودة، وإذا كنا نرفض قيام أحزاب دينية فإن علينا أن نوجد قنوات شرعية تعبر بها بعض القوى والجماعات عن رأيها، فأنا شخصيًا لا أوافق على التوجهات الحالية لجماعة الإخوان المسلمين، ولكننى أطالب فى الوقت ذاته بضرورة إيجاد حل لهذه الإشكالية التى تواجه جوهر الديمقراطية فى مصر، فهناك حلقة ناقصة فى سلسلة التطورات الإصلاحية فى السنوات الأخيرة ولا سبيل لإنكار ذلك لأن الصخب الزاعق الذى تتردد أصداؤه فى جنبات الوادى تؤكد بأن الوقت قد حان للخروج من كهوف العزلة ودوائر التخلف، خصوصًا وأن سياسة ترك الجميع ليقولوا ما يريدون بينما الحكومة عاكفة على تنفيذ ما تراه صوابًا دون اشتباك فكرى أو سياسى بين الطرفين قد أثبتت عدم فاعليتها، حتى أصبحت مصر فى أشد الحاجة إلى مزيد من الصحوة واليقظة واعتماد سياسات إيجابية فى كافة المجالات الداخلية والخارجية.

❑❑❑

الإخوان المسلمون.. المشكلة والحل

سوف تظل حركة الإخوان المسلمين – محظورة كانت أم شرعية – تمثل إشكالية كبرى فـى الحياة السياسـية للدولة المصرية وربما تتجاوز ذلك إلـى دول أخرى لديها الظروف نفسـها، وهنا يجب أن نعترف منذ البداية أن ظاهرة «الإسـلام السياسـى» مصرية المولد منذ بدأت الجماعة على يد الإمام «حسـن البنا» فى مدينة الإسـماعيلية عام ١٩٢٨م وبعد سـنوات قليلة من سـقوط آخر دولة للخلافة الإسلامية، عندما أسلم «رجل أوربا المريض» الـروح فخرجت معظم دول الشـرق الأوسـط والبلقان مـن عباءة الإمبراطوريـة العثمانية المنهارة، يومها فكرت بعض النظم الإسلامية فى وراثة «آل عثمان»، وتقدم الملك المصرى «فؤاد الأول» الصفوف فى ذلك الاتجاه إلى أن تحطمت طموحاته فكريًا على صخرة الكتاب الشهير «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ «على عبد الرازق»، لذلك جاء ميلاد حركة الإخوان المسـلمين كتعويض بديل عن سـقوط الخلافة ولـمِلء الفراغ الشعبى الناجم عن انفراط عقد الدولة الإسـلامية الكبرى التى ظلت تحتضر لقرن كامل، منذ أن وجه لها مؤسـس مصر الحديثة «محمد على باشا» ضربة قاصمة تمثلت فى حركته الاستقلالية، ويهمنى أن أسجل أمام القارئ – وبكل أمانة وتجرد – أمرين أساسيين هما:

أعترف أننى أقف على طرف نقيض مع فكر جماعة الإخوان المسلمين مؤمنًا بأن الأمة هى مصدر السلطات وأن تداول السلطة هو التعبير الحقيقى للديمقراطية.

إننى أعتقد – وفى الوقت ذاته – بحق الجماعة فى التعبير عن فكرها وأدافع عن ذلك إعمالاً لمقولة «فولتير» الشـهيرة «إننى مسـتعد أن أدفع حياتى ثمنًا للدفاع عن حرية رأى قد اختلف معه»، ولماذا أذهب بعيدًا ففى حضارتنا العربية الإسلامية مقولة شهيرة للإمام «الشافعى» الذى قال «إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب».

.. ونحن إذ نسـتند إلى هاتين النقطتين بدءًا من الاختلاف الكامل مع الجماعة وصولاً إلـى حـق أتباعها فى التعبير عن رأيهم، فإننا نضع بذلك النقاط فوق الحروف ونقدم رؤية واضحة فى هذا الموضوع الشائك دون لبس أو التواء، لذلك أسمح لنفسى بعد هذه المقدمة بأن أشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إننى شديد الحساسية لكل فكر يوظف الدين فى خدمة السياسة لأن الدين يكون هو الخاسر، فنحن ننزل به من عليائه الروحية إلى الممارسة الواقعية فى احتكاك يومى مع قضايا ومشكلات حياتية على نحو يستدعى الوقوف أمام النص المقدس، ويؤدى إلى محاولة إرهاق الحجة والمضى فى التأويل خدمة لأهداف سياسية لا علاقة لها بالجانب الروحى فى الدعوة الدينية، خصوصًا وأن الأديان تعتمد على عنصر الإيمان وهو مطلق، بينما تعتمد السياسة على عنصر المصلحة وهو نسبى، فخلط المطلق بالنسبى يؤدى إلى حلقة مغلقة تنتقص من مساحة التسامح وتشد المجتمع إلى التقسيم الطائفى، وتجر الكيان السياسى - شئنا أم أبينا - فى اتجاه الدولة الدينية مهما حاولنا من لعب بالألفاظ أو تلاعب بالتعريفات أو تجميل للصورة.

ثانيًا: إن الاحتماء بالنص المقدس يضرب الديمقراطية فى مقتل لأنه ينهى الحوار السياسى فى لحظة واحدة، فإذا قلنا إن «الإسلام هو الحل» فكل مختلف مع الشعار يتم تصويره وكأنه متنكر لقيمه الروحية، كما أنه يسمح للآخر بأن يرفع شعارًا موازيًا يشير إلى دينه، وأود أن أؤكد بهذه المناسبة أننى لست غافلاً عن ثراء الشريعة الإسلامية كما أننى أتفهم ولو بتحفظ المقولة الفقهية بأن «الإسلام دين ودنيا»، ولكننى أقف فى الوقت ذاته قلقًا أمام معطيات العصر، وفى هذه الظروف لن يكون خدمة للإسلام بل قد يكون مبررًا لمزيد من الحرب عليه وربطه بمظاهر العنف التى تواكب التطلع للسلطة وشهوة الحكم.

ثالثًا: لقد آن الأوان لكى نبحث وبعناية وفى جدية عن حل وطنى وإنسانى وقانونى للتعبير عن فكر جماعة الإخوان المسلمين، ولا يمكن أن نترك الأمة للمصادمات اليومية والإجراءات الأمنية، إذ إن وزارة الداخلية لن تقوم بكل شىء فهى المطالبة بمكافحة الإرهاب وتنظيم الشارع السياسى وتعقب الخارجين على القانون وضمان الأمن الجنائى، وحتى مرض «أنفلونزا الطيور» دخل فى اختصاصها! فرفقًا برجال الشرطة، ولنبحث فى صيغة عمل سياسى موضوعى وذكى لإدماج جماعة الإخوان المسلمين فى الحياة السياسية بشرط التخلى عن فكر «سيد قطب» والعودة إلى الأصول، بحيث يكون لهم منبر يعبر عن مخزون الحضارة العربية

الإسـلامية ويطرح رأيهم فى إطار الشـرعية والقانون؛ لأن من حق كل مصرى أن يعبر عما يؤمن به مع اعتراضنا الكامل على قيام حزب دينى مهما كانت الظروف والملابسـات، ولأتباع الجماعة أن يخوضوا الانتخابات البرلمانية تحت شعارات مدنية وكأعضاء مسـتقلين بدلا من التلويح بالشـعارات الدينية التى تستثمر تدين الشعب المصرى وتوظفه لخدمة أهداف معينة، وليتذكر أشقاؤنا فى الجماعة أنها ولدت كحركة دعوية ولم تبدأ نشـاطها السياسـى إلا فـى الأربعينيات من القرن الماضى، عندما استهواها بريق الحكم وتطلع مرشدها الأول إلى دخول الانتخابات البرلمانية فنهره «النحاس باشـا» رئيس حكومة الأغلبية وزعيم الحركة الوطنية، خصوصًا وأن الجماعة اختارت حينذاك أن تقف إلى جانب القصر وأن تدافع عن الملك سبيلاً للمشاركة السياسية وخروجًا على مألوف الحركة الوطنية، وإن كنت أذكر لهم مبادرة المشاركة المبكرة فى حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م.

.. هذه ملاحظات ثلاث أخرج منها بفكر واضح يقول بغير مواربة: لا للأحزاب الدينية على مسـتوى الدولة ولكن نعم للدعوة الإسـلامية على مستوى المجتمع، لا للدولة الدينية ولكن نعم للمخزون الحضارى الذى تجسده المادة الثانية فى الدستور المصرى، لا للمجادلة بالنصوص المقدسـة ولكن نعم لحرية التفكير والتعبير فى إطار القانون، لا للعزلة والتقوقع ولكن نعم للاندماج السياسى والبعد عن التحزب الطائفى... تلك رؤيتى أسجلها من منطلق وطنى وأخلاقى مؤمنًا بأن الكنانة سوف تبقى مستقرة آمنة إلى يوم الدين.

❑❑❑

«المواطنة» هى الحل

ظل الشعار الشهير الذى رفعته جماعة الإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية وفى غيرها من المناسبات الجماهيرية هاجسًا يؤرق ضمائر كثير من المسلمين، وهم يرون دينهم المقدس شعارًا مرفوعًا يدركون معه خطورة استخدامه لفصيل سياسى معين دون غيره، وكأن ذلك الفصيل يستأثر وحده بالإيمان المطلق بذلك الدين الحنيف ويحتكر دون غيره شعارًا يضم زخمًا روحيًا يستهوى المتدينين ويثير لدى الناس نوازع تؤكد ذلك الخلط الواضح بين الدين والسياسة، ويكرس المحاولة المتعمدة لتطويع المقدسات لخدمة السياسات! وإذا كانت ثورة ١٩١٩م فى مصر قد رفعت شعار «الدين لله والوطن للجميع» فإنها كانت تشير من طرف خفى إلى مفهوم المواطنة الذى نراه بحق ذا دلالات إنسانية وأخلاقية وسياسية بل ودينية، فكلمة «المواطنة» مستمدة من كلمة وطن بكل ما تحمله من معانى الارتباط بالأرض والانتماء للشعب والمشاركة فى سلطة الحكم وفقًا للتعريف التقليدى لكلمة «الدولة» فى القانون الدولى، «فالمواطنة» بهذا المعنى هى منظومة من القيم والمشاعر والانتماءات تكرس معنى المساواة وتحترم مفهوم التعددية وتسقط الفوارق المتصلة بالدين أو الجنس أو الأصل بين البشر بغير استثناء، إن «المواطنة» تشمل المسلم والمسيحى وغيرهما من أصحاب العقائد الروحية، كما تشمل الرجل والمرأة فى دلالة عصرية على نضوج المجتمعات وبلوغها سن الرشد، وهى تشير أيضًا إلى الحقوق المتكافئة للأغنياء والفقراء معًا بما يحمله ذلك من إشارات قانونية وأخلاقية تجاه قضية العدالة الاجتماعية التى لن نتوقف عن الإشارة إليها ولن نمل فى التأكيد على ضرورة رسوخها، «فالمواطنة» بهذا المعنى تضم جوانب سياسية واقتصادية وثقافية، ومعناها أوسع وأشمل من أن تختزل فى واحد من أبعادها دون غيره، وإن كنا نظن أن السياق الذى ظهرت فيه والظروف التى أبرزتها تبدو مرتبطة بالبعد الدينى قبل غيره. فأنا ممن يعتقدون أن شهادة ميلاد «المواطنة» فى مصر لم تصدر عام ٢٠٠٦م أو ٢٠٠٧م، ولكنها صدرت عامى ١٩١٨م و١٩١٩م عندما تحركت جماهير الشعب فى اندماج كامل وروح فريدة تضرب بشدة الشعار الاستعمارى

العتيق «فرق تسد»، وتؤكد التحامها وتثبت وجودها وترفع الوحدة الوطنية شعارًا لا يعلوه سواه، ولنا فى هذا المقام عدد من الملاحظات نوجزها فيما يلى:

أولاً: إن مبدأ «المواطنة» الذى يتصدر المادة الأولى منذ التعديل الدستورى الأخير ليست فكرة محلية أو شعارًا داخليًا، ولكنها إطار فلسفى لمفهوم مؤسسى قابل للتطبيق فى كل الأمم وكافة الشعوب، وهى لا ترتبط بالتعبير القانونى المتصل «بالجنسية» وحده، ولكنها تتجاوز ذلك إلى معنى أوسع وأشمل بحيث يضم مظلة الانتماء الأكبر، لذلك فإن الحديث عن المواطنة العربية لا يتعارض مع مبدأ المواطنة المصرية، فالكلمة تتجه إلى جذورها الأولى قومية كانت أم وطنية وتشير إلى الارتباط بالأرض إقليمية كانت أو محلية.

ثانيًا: إن مبدأ «المواطنة» لا يتعارض مع العقائد الدينية أو المشاعر الروحية ولكنه لا يوظفها فى خدمة غايات سياسية معينة ولا يستثمرها طلبًا لاستثارة عواطف المؤمنين على اختلاف اتجاهاتهم، وبهذا المعنى فإن المواطنة ليست مرادفًا «للعلمانية» ولكنها نقيض للدولة الدينية وتأكيد للشخصية «المدنية» بمعناها العصرى ومفهومها الحديث.

ثالثًا: إن «المواطنة» تحمى التعددية ولا تفتئت عليها أو تنال منها، إنها تحمل دلالات ذات طابع يؤمن بحق الاختلاف وميزة التنوع، ويدرك أن المجتمعات الأحادية التكوين أضعف بكثير من تلك التى تضم كافة الرؤى ومختلف المشارب وتتحمل تنوع الاتجاهات، «فالمواطنة» بهذا المعنى تنتقل من مرحلة (تحالف قوى الشعب العاملة) إلى مرحلة (اندماج قوى الوطن الفاعلة) مع إسقاط كل أسباب الفرقة وعوامل الانقسام والاعتراف بالتعددية مهما كان مصدرها أو تباينت درجاتها.

رابعًا: إننا عندما نقول إن «المواطنة هى الحل» فإننا لا نجرى قياسًا على شعار «الإسلام هو الحل» ولكننا نعفى الوطن من مخاطر الفرقة وعوامل الانقسام، فمصر لكل أبنائها، وعندما قال «سعد زغول» إن شعار ثورته عام ١٩١٩م هو (مصر للمصريين) والذى صدر فى غماره دستور ١٩٢٣م بما يحمله من رؤى متقدمة عن عصره سابقة لزمانه مع إيحاءات ليبرالية واضحة.. ونحن نعود الآن إلى ذلك المخزون الوطنى لنجعل من «المواطنة» شعارًا يرتفع فوق الطوائف الدينية والأصول العرقية والطبقات الاجتماعية ويحتوى الجميع وكأنما «الكل فى واحد».

خامسًا: إن الإصلاح الدستورى الذى تشهده البلاد ويجد صداه عربيًا ودوليًا إنما يجسد مرحلة فاصلة فى مفهوم الدولة المدنية العصرية التى تحترم الدين وترتفع به عن مهاترات الحياة السياسية اليومية، فلقد ثبت لنا أن كل محاولة لدمج الدين فى السياسة أو إقحام السياسة فى الدين تكون غالبًا على حساب العقيدة الدينية ومكانتها السامية، فالدين علاقة إيمانية بين العبد وخالقه ولا يجب الهبوط بها إلى ساحة الجدل السياسى والمكابرة الحزبية مهما كانت الأسباب والدوافع، وذلك لا يلغى بالطبع اعترافنا بثراء الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع التمسك بمبادئها مصدرًا رئيسيًا للتشريع، ونحن نعلم أنه يجرى تدريس تلك الشريعة الغراء فى كليات الحقوق فى معظم جامعات العالم، بغض النظر عن الديانات والمذاهب لأنها خطوة متقدمة كثيرًا على شريعة «حامورابى» وبعض فصول «القانون الرومانى» فضلاً عن جوهرها الروحى الرصين، حتى إن المجموعة المدنية الفرنسية المسماة بـ«كود نابليون» قد تأثرت بها وأخذت عنها فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، ويكفى أن نتذكر أن فقيهًا قبطيًا لامعًا هو الدكتور «شفيق شحاتة» قد تولى تدريسها فى جامعة «باريس».

.. هذا طواف سريع بموضوع حيوى لابد أن نشير إليه دائمًا وأن نتحدث عنه فى وضوح لأنه يقدم شهادة التأمين الحقيقية للمجتمع العصرى السليم، الذى يحترم المقدسات ويرتفع بالأديان ويسقط كافة الفوارق بين الملل والنحل والمعتقدات، إننا نرى أن شعار «المواطنة هى الحل» يجب أن يرتفع فى سماء الوطن يردده المسلمون والمسيحيون على السواء والرجال والنساء بلا تفرقة والفقراء والأغنياء معًا لأنه يحدد مفهوم الانتماء ويضمن للوطن معنى الولاء.

□□□

الآمال الباقية

فـي ظل موجة الإحباط التى تجتاح الوطن وحالة التردى النفسـى الذى يسـيطر على قطاعات كبيرة من الناس، فإن وميض الأمل ينطلق بين حين وآخر ليبعث فينا شـيئًا من الثقـة ويأخذ عنا بعض مظاهر اليأس، فالذين يتحدثون - بمناسـبة وغير مناسـبة - عن تراجـع الـدور المصرى وحالة الاحتقان الداخلى فى أرض الكنانة إنما يتعاملون مع الأمور الظاهـرة ولا يدخلـون إلى جوهر القضايا ولب المسـائل؛ إذ إن الأمر يحتاج إلى دراسـة أعمق وبحث موضوعى يقوم على منهاجية واضحة تضع كل شىء فى مكانه، ولعلى أرصد هنـا عددًا مـن الحقائق التى يمكن أن تحيـى لدى المصريين الشـعور بالثقة، كما تعطى العرب أيضًا ثقة فى مصر التى أحبوها وارتبطوا بها مثلما أحبهم شـعبها وارتبط بهم؛ لأن «أم الدنيا» إذا كانت تعانى حاليًا فإنها «المحروسة» دائمًا، والآن دعنا نقلب بعض الملفات لعلها تحرك لدينا موجة من التفاؤل تبدد سحب الماضى وغيوم الحاضر وضباب المستقبل، ومن هذه الحقائق ما يلى:

أولاً: إن الجيـش المصـرى الذى ارتبط دائمًا بالدولة العصريـة فوق الأرض المصرية هو درع الوطن وملاذه فى المحن، إنه جيش يملك تقاليد راسـخة لمؤسسـة عسكرية متماسـكة لأنها عرفت الانتصار والانكسـار. وخرج جنودها وضباطها من صفوف الشعب المصرى دون تفرقة بين ريف وحضر أو قرى ومدن أو مسلمين ومسيحيين. فالجيـش المصرى هـو البوتقة التى انصهـرت فيها الشـخصية المصرية على مر العصور بدءًا من «قادش» مرورًا بـ«حطين» و«عين جالوت» وصولاً إلى حرب أكتوبر الظافرة، وحتى عندما حدثت نكسة ١٩٦٧م فإن الجيش المصرى من حيث تكوينه وقدراته - لم يكن مسئولاً عن الهزيمة بقدر ما كانت المسئولية سياسية تتركز قرب القمـة، بينما ضباطه وجنوده ضربوا أروع أمثلة الفداء والتضحية وقاتلوا فى معركة «رأس العش» بعد أيام قليلة من هزيمة حرب الأيام السـتة، كما أننا نؤكد هنا أن الجيش المصرى مازال يمثل عنصر الأمان لشـعبه وأمته، ولقد استمعت مؤخرًا إلى وزيـر الدفاع الأمريكـى فى زيارته الأخيرة للمنطقة وهو يقول: إن الجيش المصرى

هـو (أكبر جيـوش المنطقة وأكثرها مهنية)، ومازلت أذكر أننى زرت منذ شـهور قليلـة ضمن وفد من البرلمان المصرى بعض مواقع جيشـنا الكبير بدعوة من القائد العام للقوات المسلحة، وبهرنا ما لمسناه من كفاءة وتطور وتقنية وشعرنا يومها بأننا نسـتند إلى ركيزة نعتز بها ونعتمد عليها ونعتبرها خط الدفاع عن وحدتنا الوطنية وكرامتنا القومية ومكانتنا الدولية.

ثانيًا: إن هناك مؤسسـات أخرى لا تزال متماسـكة برغم كل ما اعتراها من مشـكلات وما طـرأ عليها من ظروف. فالشـرطة والقضاء والسـلك الدبلوماسـى والجامعات والنقابـات وهيئات المجتمع المدنى ما زالت كلها تتمتع بصلابة نسـبية لا أدعى معهـا أن كل شـىء وردى أو أنـه لم يطـرأ عليها بعض الخفوت فـى النغمة أو الشحوب فى اللون، ذلك أن ثقافة الزحام وفلسفة الأعداد الكبيرة كانتا معًا خصمًا مـن ارتقـاء النوعية وعراقة التقاليد، وهنا أشـير إلى أن المهـن والحرف تجدان فى مصر ميراثًا ثقافيًا واجتماعيًا لا يسـتهان به هو جزء من تراث الوطن، ونحن نتطلع إلى يوم تعود فيه التقاليد إلى سيرتها الأولى ومسارها الصحيح. «فالروب» الجامعى على سـبيل المثال – ليس مسألة شكلية، كما أن «روب» المحاماة ليس للزينة، والأعراف الجامعية ليست من قبيل المبالغة، فالشكل تعبير عن المضمون والمظهـر انعكاس للجوهر، ولا يمكـن أن نتصور أن مصر التى عرفت الزراعة فى طفولة التاريخ واشتغلت بصناعة الحضارات على امتداد عصوره يمكن أن تفرط الآن فى هذا الميراث الذى لا يجادل فيه أحد.

ثالثًـا: إن مصـر لا يجب أن تعتمد فقط على ماضيها البعيـد وتاريخها المجيد إنما يتعين عليها أن تقدم صورتها العصرية برغم قسـوة الظروف وصعوبة الأوضاع، ويكفى أن نتذكر الآن أنها قدمت للمجتمع الدولى فى العقود الأخيرة أمينًا عامًا للأمم المتحدة ومديرًا عامًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيسًـا لاتحاد البرلمان الدولى، وقبلهم جميعًـا أول مدير للمنظمة الدولية للتنمية الصناعية، فضلاً عن عشـرات الأسـماء اللامعة التى ترصع سـماء العالم فى كافة المجالات، كما أن مصر هى أول بلد فى الشـرق الأوسط يبنى «مترو الأنفاق»، وهى أيضا التى حصدت جوائز «نوبل» أربع مرات فى السـنوات الأخيرة، وهى التى بنـت «الأوبرا» للمرة الثانية بعد أكثر من

قـرن كامـل من «الأوبرا» الأولى، كما أنها تملك أكبر حشـد من العقول والخبرات على مسـتوى دول الجنوب بعد «الهند»، كذلك فإن لديها مقومات لا تنتهى وهو أمر يدعوها إلى المحافظة عليها والتمسـك بها، وأنا أظن أن الصورة ليسـت قاتمة على النحو الذى تصوره المعارضة، كما أنها ليست وردية بالدرجة التى تروج لها الحكومة.

.. فإذا كانت هذه ملاحظات عامة على الدور المصرى والمقومات الداخلية التى يستند إليها، فإننا نقول إن ذلك الدور الذى اعتمد فى القرنين التاسع عشر والعشرين على المكانة العسـكرية والمد التحررى والإشـعاع التنويرى، حيث تمثلت أغلى سلع التصدير المصرى فى الثقافة والتعليم والإعلام، قادر على أن يتواصل مع أمته معتمدًا على مقومات جديدة، منها الانفتاح العصرى على العالم والاتجاه نحو الديمقراطية الحقيقية وتقديم نموذج للدولة الحديثـة، أما المضى فى نشـر روح الإحباط والترويج لثقافة اليأس والاسـتغراق فى جلد الذات فكلها عوامل سلبية لا جدوى منها ولا مبرر لها.

إننـى أريـد - باختصار - أن أشـير إلى تلك الآمال الباقية التـى تمثل الرصيد الدائم لشـعب لا يتوقف عطاؤه ولا تنتكس رأسـه، فالأمل لا يتوقف والدور لا ينتهى والشـعوب لا تغيب!

□□□

عن المؤلف

مضت حياته متوازية فى مجالات فكرية وسياسية وثقافية، كما دارت أبحاثه ودراساته ومقالاته حول مشروعين كبيرين، فأما عن المجالات: فهو أكاديمى قام بالتدريس سنوات طويلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم تولى رئاسة الجامعة البريطانية بمصر فى السنوات الثلاث الأولى لإنشائها، وهو دبلوماسى وصل إلى منصب سفير بلاده فى «فيينا» وعدد من العواصم الأجنبية الأخرى، وكان مندوبًا لمصر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم مندوبًا لها فى جامعة الدول العربية.

أما على الصعيد الإعلامى فهو كاتب مقال أسبوعى ثابت «بالأهرام» القاهرية، وآخر فى «الحيـاة» اللندنية، وثالث فى صحيفة «المصرى اليوم»، وغيرها من الصحف والدوريات، وقد شـارك فى كافة التفاعلات السياسية على مسـرح الحياة العامة المصرية فى الأربعين عامًا الأخيرة.

وقد اتجهت أنشـطته فى السـنوات الأخيرة إلى العمل البرلمانى والمؤتمرات الدولية، وظل فى موقعه رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية لمدة عشر سنوات.

أما عن المشـروعين الفكريين فقد كرس الدكتور «مصطفى الفقى» حياته اهتمامًا بقضية الإصلاح الفكرى والسياسى وإيقاف كافة أشكال التمييز ضد الفئات الأقل قدرة فى المجتمع؛ لذلك اسـتحوذت قضية الوحدة الوطنية جانبًا كبيرًا من اهتماماته حتى اختاراها مشـروعًا فكريًا لأطروحته فى الدكتوراه من جامعة لندن التى حصل عليها فى منتصف سـبعينيات القرن الماضى. كذلك فإن المشـروع الفكرى الثانى يتمحـور حول القضية العربية ومفهوم الوحدة فى إطارها المعاصر، فالكاتب يرى أنه لا سـبيل للخلاص مما نحن فيه إلا بالفهم الموضوعى للتضامن العربى الذى يقوم على أسـس اقتصادية وثقافية مدروسة ولا يقف عند حدود الشعارات والعواطف؛ لذلك أصدر كتابه «تجديد الفكر القومى» فى مطلع تسعينيات القرن الماضى حول هذا الشأن، ثم أتبعه بكتابه الشهير «الرؤية الغائبة».

بقى أن نضيف أن الدكتور «الفقى» أستاذ ومحاضر فى عدد كبير من الجامعات العربية والأجنبيـة فضلاً عن مراكز البحوث المتخصصة، كما أشـرف وناقش عشـرات الدرجات العلمية العليا.

وعلى الصعيد الوظيفى لقد شـغل الدكتور «الفقى» مواقع مرموقة، منها سـكرتير رئيس الجمهورية المصرية للمعلومات، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية حتى وصل إلى منصب مساعد أول وزير الخارجية.

ولقد كرمته مصر بعدد من الأوسـمة، كما حصل على جائزة «الدولة التشـجيعية» فى العلوم السياسية عام ١٩٩٣م وجائزة «الدولة التقديرية» فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٣م، ونال عشرات الأوسمة والنياشين من عدد كبير من الدول العربية والأجنبية، وهو عضو فى المجلس القومى لحقوق الإنسان واتحاد الكتاب والمجمع العلمى المصرى والمجلس الأعلى للثقافـة، إلى جانب عشـرات المنتديات واللجان، وله ما يزيد على العشـرين كتابًا فى مجالات السياسـة والفكر والثقافة، كما أنه يترأس جمعية الصداقة المصرية النمساوية فى السنوات العشر الماضية، ويواصل نشاطه الفكرى والثقافى داخل الوطن وخارجه.

❑❑❑